العدد السنوي

القطاع المصرفى «رقبته سداده»

2023 تنطلق بإستراتيجية وطنية للتنمية الصناعية

«نشدوا الحزام».. لمواجهة الأزمة الاقتصادية

«ريمونتادا البورصة» تهزم الحرب الروسية فى 2022

البورصجية

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

السنة الثالثة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٢٧٣
الأحد
١٥ يناير ٢٠٢٣
٢٢ جمادي الثاني ١٤٤٤
الثمن ٣ جنيهات

www.alborsagia.news
http://www.alborsagia.com

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

«السعر التوازنى» مفتاح الجنيه لدخول «الصناديق العالمية»

صراع التضخم وأسعار الفائدة يشتعل فى العام الجديد

21 شركة حكومية على أعتاب سوق المال فى العام الجديد

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة
رئيس التحرير
نيفين ياسين
رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل
ديسك مركزى
كريمة سلام- رأفت كمال
الإخراج الفنى
محمود طلعت - عصام حسنى
هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - ريم ثروت
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر-هيثم محمد
التنفيذ
طه حسين
الجمع الإلكترونى
أحمد فوزى - سامح المنوفى
المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز- أحمد فايق
صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨
العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠
التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية
توزيع مؤسسة دار التحرير «الجمهورية»

فرمان حكومى بترشيد الإنفاق لخفض ضغوط الموازنة..

«شدوا الحزام».. لمواجهة الأزمة الاقتصادية

قرارات إيجابية للحفاظ على العملة الأجنبية دون التأثير على مشروعات التنمية

جيهان عبد السلام

سمر الباجورى

كريم العمدة

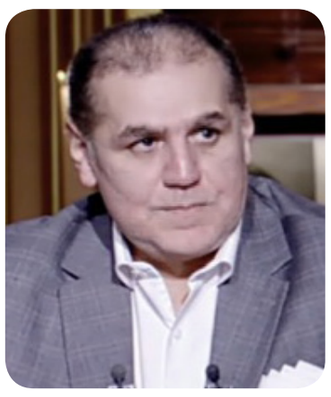

هانى أبو الفتوح

كتب رأفت كمال:

فى إطار الجهود التى تبذلها الدولة لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية التى تعانى منها البلاد ونقص السيولة الدولارية، أصدر رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولى عدد من القرارات لترشيد الإنفاق العام بالجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية، والتى تضمنت تأجيل تنفيذ أية مشروعات جديدة لم يتم البدء فى تنفيذها ولها مكوّن دولارى واضح، وتأجيل الصرف على أية احتياجات لا تحمل طابع الضرورة القصوى، وترشيد جميع أعمال السفر خارج البلاد إلا للضرورة القصوى وبعد موافقة رئيس مجلس الوزراء أو فى حالة تحمّل الجهة الداعية لجميع تكاليف السفر وبعد موافقة السلطة المختصة، وعدم الجواز بالترخيص بالصرف على الأغراض المحظور الصرف عليها وذلك على سبيل الاستثناء إلا فى الأحوال التى يقدرها رئيس مجلس الوزراء ويلزم الحصول على موافقة وزارة المالية بالترخيص بالصرف بالمكون الأجنبى على أى من أوجه الصرف، وذلك بعد التنسيق مع البنك المركزى والجهات المعنية وذات الاختصاص فى هذا الشأن.

ويقول الدكتور محمود التونى الخبير الاقتصادى أن القرارات التى اتخذها مجلس الوزراء فيما يخص ترشيد الأنفاق قرارات إيجابية ستساهم بشكل قوى فى الحفاظ على العملة الأجنبية وتعزيزها وصرفها فى أوجه الإنفاق السليمة، مشيراً إلى أن قرارات ترشيد الإنفاق العام ستدعم حجم الاحتياطات النقدية من الدولار داخل مصر وسيكون لها تأثير كبير بالإيجاب على الأزمة الاقتصادية الداخلية، لافتاً إلى أن أحد أهم القرارات التى سيتم العمل بها الفترة المقبلة عدم السماح لأية جهة حكومية أو مسئول بالسفر للخارج أو إرسال وفود للخارج وإيقاف كافة أشكال المنح التعليمية للخارج التى لها مكون بالدولار إلا بعد الرجوع لرئيس مجلس الوزراء وأخذ موافقته والتى ستساهم فى الحفاظ على الدولار.

وترى الدكتورة جيهان عبد السلام أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة إن قرارات مجلس الوزراء خطوة إيجابية قوية من الحكومة لمواجهة التحديات الاقتصادية التى يشهدها العالم والاقتصاد المصرى حالياً من خلال استخدام آليات للسياسة المالية والتى يعد من أهم آلياتها ترشيد النفقات العامة، مشيرة إلى أن القرارات تعد تحدياً قوياً يستلزم عدة ضوابط لضمان نجاحه من أهمها تفعيل نظم وأدوات الرقابة بشكل دائم ومستمر، ولعل ذلك ما ستقوم به الحكومة ممثلة فى وزارة المالية لضمان تنفيذ تلك القرارات ومتابعه مردودها ومن ناحيه أخرى فإن تلك القرارات أوضحت وبقوة أن الدولة المصرية فى جهودها نحو الإصلاح والتنمية لا تحقق ذلك فقط بالمشروعات الاقتصادية الجديدة بل إن إصلاح السياسات المالية والنقدية خطوة داعمة أيضاً لإكمال النجاحات الاقتصادية لافتة إلى أن ترشيد النفقات وتوجيه الأموال فى أطر الصرف الأكثر ضرورة هى بلا شك خطوة جادة نحو تعزيز حوكمة عمل الوزارات والمؤسسات الحكومية فى مصر، بل ستعزز من إيرادات الموازنة العامة للدولة المصرية وستسهم فى تخفيض العجز وتقليص النفقات على أوجه الصرف غير المجدية.

ويرى أحمد على زين الدين الخبير الاقتصادى أن القرارات إيجابية وتمتاز بالرشادة الاقتصادية لدعم قدرة الدولة والحكومة على التعامل مع تداعيات الأزمة الحالية وكون إقدام الدولة المصرية على تنفيذه ومخاطبة وزارة المالية بمتابعة تنفيذ القرارات وتقديم تقرير كل شهرين يكون مدى حرص الدولة على ترشيد النفقات التى لا تعود بجدوى اقتصادية بل وتحمل كاهل الموازنة العامة للدولة العديد من الأموال وترهق نظام الانفاق العام للدولة وهو ما سينعكس فى النهاية على تكبيد الموازنة العامة للدولة قدراً كبيراً من المديونيات والنفقات، لذلك فإن القرارات فى مجملها مهمة جداً من الناحية المالية والتى بلا شك ستعزز من أوجه الانفاق الحكومية وتجعلها تنفق فى أوجه الصرف السليمة والتى تعود بالنفع الاقتصادى على المواطن والدولة.

وترى الدكتورة سمر الباجورى أستاذ الاقتصاد المساعد بجامعة القاهرة أن التحديات الاقتصادية التى يشهدها العالم الآن ومصر بشكل خاص ألقت بظلالها نحو اتخاذ مثل تلك القرارات والتى بلا شك ستعزز من آليات الإنفاق السليمة والتى ستمثل دفعة قوية للنظام المالى للقطاع الحكومي، كما أنها ستدفع كافة أشكال الإنفاق الحكومى للهيئات والوزارات الحكومية فى الأماكن المخصصة لها بدقة ما سينعكس على كافة وجوه أى خدمات حكومية مقدمة للمواطنين، كما أن ذلك سيوفر قدراً كبيراً من الأموال التى من الممكن أن تنفق فى آليات انفاق غير سليمة اقتصادياً مما تعد هدراً لقدر كبير من الأموال وترهق كاهل الموازنة العامة للدولة المصرية وبالتالى فإن مثل تلك القرارات تعد خطوة استباقية فى الآليات الاقتصادية للتعامل مع تداعيات الأزمة الاقتصادية الحالية ومجابهة كافة آثارها الاقتصادية.

ويقول الدكتور كريم العمدة الخبير الاقتصادى أن قرار ترشيد الإنفاق العام فى الجهات الداخلة بالموازنة العامة فى ظل الأزمة الاقتصادية الحالية جاء متأخراً وكان من المفترض أن يصدر فى بداية العام ٢٠٢٢ مع ظهور الأزمة الاقتصادية، حيث أنه فى مثل هذه الظروف لابد من الاتجاه إلى الترشيد والتقشف فمصر تحتاج فى الوقت الحالى إلى ترشيد الإنفاق الحكومى بقدر المستطاع، واعتقد أن كل البنود فى الموازنة العامة سوف تشهد نوعاً من الترشيد مستبعداً حدوث تداعيات سلبية لهذا القرار على مشروعات التنمية فى مصر، حيث إن القرار نص على تأجيل تنفيذ المشروعات التى لم يتم البدء فى تنفيذها ما يعنى أن المشروعات التى يجرى تنفيذها سوف تستمر والمشروعات التى سيتم تأجيلها سوف تقوم الدولة بتنفيذها عندما تتحسن الأحوال الاقتصادية للبلاد ولابد من مراجعة المشاريع الاستثمارية فى مصر بشكل مستمر.

ويقول الدكتور صابر شاكر أستاذ الاقتصاد بجامعة حلوان أن قرارات ترشيد الأنفاق إيجابية للغاية فى مجملها لأن هناك آليات إنفاق كانت تهدر قدر كبير من الأموال وترهق كاهل الموازنة العامة للدولة، مشيراً إلى أن قرار إيقاف تنفيذ أية مشروعات لم يتم البدء فيها حتى الآن وتم رصد مكون دولارى لها قرار غاية فى التميز فى هذا التوقيت فهو قرار استراتيجى قوى للغاية ويعكس بقوة عمل الحكومة المصرية بشكل مخطط ومنهجية اقتصادية تتسم بالرشادة الاقتصادية وتحديداً فى إدارة ملفات السياسة المالية والتى تعد من أهم وأخطر الملفات العامة التى تديرها الحكومات فى كافة الدول.

وقال أحمد معطى الخبير الاقتصادى إن خطة ترشيد الإنفاق العام جاءت فى توقيت مناسب للغاية مع الضغوط الموجودة على ميزانية الدولة، مؤكداً أن خطة الترشيد مهمة خلال الفترة الحالية كى يكون الموضوع متكاملًا لأن السياسة النقدية ورفع أسعار الفائدة لا تكفي، مشيراً إلى أن فكرة ترشيد الإنفاق فى السفر ستقلل من ضغوط الموازنة بالإضافة إلى حل الأزمة الدولارية الموجودة بالسوق، لافتاً إلى أن أزمة الدولار اختلقت أزمة بالفعل فى السوق المصرية وأنه ليست لدينا مشكلة داخلية وإنما خارجية نتيجة الأزمة الروسية الأوكرانية والتداعيات الناتجة عن فيروس جائحة كورونا الذى اجتاح العالم أجمع.

وأكد الدكتور السيد خضر الخبير الاقتصادى إن قرار الحكومة بضبط وترشيد النفقات فى الوقت الحالى يعتبر خطوة هامة تساهم فى تخفيض عجز الموازنة ورفع فرص توجيه موارد الدولة إلى الأنشطة الأولى بالرعاية خاصة التعليم والصحة وتحسين معدلات تخصيص الموارد فى الاتجاهات التى تناسب الوضع الحالى وتحقق العائد المطلوب منها دون أى أعباء إضافية لا تتحملها الموازنة العامة للدولة، مشيراً إلى أن خطة ترشيد الانفاق الحكومى تهدف إلى مواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية الحالية والتى من المتوقع أن تستمر لفترة فى ظل عدم الاستقرار على الصعيد العالمى والذى له تأثيره وتداعياته على اقتصاديات الدول مع عدم المساس ببنود الموازنة مثل الأجور والاستثمارات وباب المستلزمات السلعية والخدمية وهو ما سيؤدى إلى خفض جزء من الإنفاق الحكومى حتى تنتهى تلك الأزمة.

وقال الدكتور هانى أبو الفتوح الخبير الاقتصادى إن قرار الحكومة بتأجيل تنفيذ المشروعات التى لم تبدأ ولها مكون دولارى قرار سليم ولكنه تأخر كثيراً، مشيراً إلى أن احتدام الأزمة الاقتصادية فى الفترة الأخيرة وارتفاع نسب التضخم المحلى استلزم قرارات ترشيد من الحكومة من أجل ضبط الأسواق وأسعار السلع الاستراتيجية المختلفة، مشيراً إلى أن جميع القطاعات ستتأثر بالقرار كونها لا تخلو من المكونات الدولارية، لافتاً إلى أن اتخاذ قرارات مماثلة سيساهم بشكل كبير فى ترشيد عمليات الإنفاق الحكومى على المشروعات من أجل عدم الضغط على الدولار الفترة المقبلة، موضحاً أن القرارات التى تم اتخاذها ستساهم بشكل كبير فى ضبط السوق خلال الفترة المقبلة.

طرح مجمعات جديدة وحل لمشاكل الأراضى..

2023 تنطلق بإستراتيجية وطنية للتنمية الصناعية

ريم ثروت

أعلن المهندس أحمد سمير وزير التجارة والصناعة، مع توليه مهام الوزارة منتصف العام الماضى، أنه سيتم مطلع عام ٢٠٢٣ إطلاق الإستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية (٢٠٢٢-٢٠٢٣/ ٢٠٢٦-٢٠٢٧) التى تعدها الوزارة وتستهدف تحقيق ٥ أهداف أساسية تشمل تحقيق نسبة ٨٪ لمعدل النمو الصناعي، وزيادة نصيب الصناعة من الناتج المحلى الإجمالى إلى ٢٠٪، مع الوصول إلى معدل نمو للصادرات الصناعية ما بين ١٨ إلى ٢٥٪ سنوياً، والتوسع فى التحول نحو الصناعات الخضراء والاقتصاد الدائري، وذلك من أجل تحقيق الهدف المنشود للدولة المصرية المتمثل فى تحقيق صادرات بنحو ١٠٠ مليار دولار.

وقال الوزير إن الإستراتيجية تستهدف أيضاً رفع كفاءة تشغيل المجمعات الصناعية القائمة وتوجيهها للصناعات المُستهدفة لإحلال الواردات، من خلال عدة آليات، منها تيسر الإجراءات، وتوفير الآليات والأدوات التمويلية اللازمة للمستثمرين بشروط ميسرة، وفتح قنوات للتواصل المباشر مع المستثمرين للوقوف على التحديات وسرعة العمل على تذليلها مع الجهات ذات الصلة.

وأضاف «سمير» أن الإستراتيجية تسعى لجذب استثمارات لتعميق الصناعة، باستهداف قطاعات صناعية ذات أولوية تمتلك مصر فيها قاعدة تصنيعية وفرصاً ومزايا تنافسية على المستويين الإقليمى والعالمي، وذلك عبر تقديم حزمة متكاملة من الحوافز والدعم الفني، بما يتلاءم مع احتياجات كل قطاع صناعي.

وأوضح الوزير ان عام ٢٠٢٢ شهد اهتماماً غير مسبوق من القيادة السياسية والحكومة بقطاع الصناعة لتحقيق التنمية الصناعية المستهدفة باعتبارها قاطرة التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، مشيراً الى أن الوزارة وأجهزتها التابعة بذلت جهود حثيثة لإحداث تنمية صناعية حقيقية فى كافة القطاعات الصناعية وبصفة خاصة فى القطاعات التى تمتلك مصر فيها ميزات تنافسية.

وفى هذا الإطار، أشار «سمير» إلى انه تم طرح ٥ مجمعات صناعية خلال عام ٢٠٢٢ شملت محافظات قنا وأسيوط وأسوان والفيوم بإجمالى ١٦٩٢ وحدة صناعية، وبلغ عدد الوحدات المخصصة بالمجمعات الصناعية السابق طرحها نحو ١٩٦٣ وحدة فى ١٤ مجمع صناعي، كما تم منح ١٦ ألف و٤١٤ رخصة تشغيل لمنشآت صناعية، فضلاً عن إصدار نحو ٣٥٩٢ سجل صناعى لمنشآت فى مختلف الأنشطة الصناعية باستثمارات تصل الى حوالى ٤٨ مليار و٧٤٢ مليون جنيه وتوفر حوالى ١٥٥ ألف فرصة عمل جديدة فى ٢٥ محافظة.

وفيما يتعلق بمنظومة تخصيص الأراضي، أوضح وزير التجارة والصناعة ان الدولة خطت خطوات ملموسة لتيسير منظومة إتاحة وتسعير الأراضى الصناعية للمستثمرين، حيث أصدر مجلس الوزراء قراراً بتشكيل اللجنة رقم ٢٠٦٧ لسنة ٢٠٢٢ برئاسة الهيئة العامة للتنمية الصناعية وعضوية كافة جهات الولاية تختص بتوحيد جهة التعامل مع المستثمر لإنشاء مشروعه الصناعي، وتجميع طلبات المستثمرين الجادين الخاصة بالحصول على أراضى صناعية، مشيراً إلى أن إجمالى مساحة الأراضى الصناعية التى قامت اللجنة بتخصيصها منذ قرار تشكيلها بلغ ما يقرب من ١,٢ مليون متر مربع لعدد ٢١٩ مشروع صناعي.

كما اصدر مجلس الوزراء موافقة بتحديد أسعار الأراضى الصناعية التى يتم طرحها للمستثمرين وإتاحتها بنظامى التملك وحق الانتفاع مع إصدار الضوابط الخاصة بعملية التخصيص وتقديم تيسيرات مالية وإجرائية غير مسبوقة لتسهيل عملية تخصيص الأراضي.

وأوضح الوزير انه سيتم مطلع عام ٢٠٢٣ إطلاق «منصة مصر الصناعية الرقمية» والتى تتيح تقديم الخدمات الكترونياً للمستثمرين، وتستهدف تنمية الصناعة من خلال دعم المُصنعين، وتلبية متطلباتهم فى جميع المراحل التى يمر بها المصنع، والنهوض بالخدمات المقدمة للقطاع الصناعي؛ من خلال إتاحة جميع الخدمات على منصة رقمية تفاعلية تدعم خطة التحول الرقمى التى تنتهجها الوزارة.

ولفت إلى انه جارى أيضاً تحديث خريطة الاستثمار الصناعى بهدف توفير جميع المعلومات الفنية والاقتصادية عن الفرص الاستثمارية للمستثمر، مما يمكنه من عمل دراسة جدوى المشروع الراغب فى إقامته، بالإضافة إلى توفير المعلومات عن الأرض المناسبة والمتاحة وأسعارها، وآلية التقديم إلكترونيا وتلقى كافة الخدمات المقدمة، وإيضاح مدى توافر المواد الخام المستخدمة فى بعض المحافظات، وحجم ونوعية العمالة بكل محافظة ومدى توافرها، والميزة التنافسية لبعض المنتجات الصناعية، واحتياج مصر لنقل التكنولوجيا لبعض المنتجات الأخرى، بالإضافة إلى الأراضى المتاحة ومدى توافقها مع المشروعات المقترحة كفرص صناعية، والحوافز الصناعية الممنوحة للمستثمر، والتشريعات المنظمة للاستثمار الصناعيّ، وكذا مخططات المناطق الصناعية.

وأشار «سمير» انه تم تحديد ١٥٢ منتجاً مستهدف توفير البدائل المحلية منها، طبقاً لاحتياج السوق المحلية وقدرة الصناعة الوطنية على توفيرها، وذلك بهدف جذب استثمارات فى تلك المنتجات وتعميق التصنيع المحلى وزيادة المكون المحلى والقيمة المضافة، بما يسهم فى توفير المزيد من فرص العمل وتعظيم حجم الاستثمارات ، لافتاً الى انه تم ايضاً تحديد الفرص الاستثمارية الواعدة فى كل قطاع صناعي، والعمل على إعداد وصف دقيق لطبيعة كل فرصة وصياغتها فى شكل ترويجيّ ودعائى جذاب يتناول أهم الملامح ومزايا الاستثمار فى تلك الفرصة.

كما أنه خلال تلك الفترة زادت صادرات مصر السلعية خلال الـ١١ شهراً الأولى بنسبة ١١٪ من عام ٢٠٢٢، وتوقعات بوصول الصادرات إلى ٣٥ مليار دولار بنهاية العام ٢٠٢٢ كما تم صرف ١٦,٧ مليار جنيه للشركات المصدرة فى إطار برنامج رد الأعباء التصديرية وفحص ١٠٣ آلاف و٣٩٢ رسالة غذائية وكميائية وصناعية بمعامل هيئة الرقابة على الصادرات والواردات ، وتنفيذ ٨٩ برنامجا تدريبيا لعدد ٢٤٢٤ متدربا فى مجالات مزاولة التصدير والاستيراد والتسويق الدولي.

كما نجحت المكاتب التجارية فى إتاحة ١٠٩٠ فرصة تصديرية بقيمة تقديرية تبلغ ١,٩ مليار دولار، وتم إطلاق أول صفقة تجارية لتصدير منتجات غذائية مصرية إلى غانا فى إطار اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية.

مؤشراته القوية فى ٢٠٢٢ درع واقى للاقتصاد..

القطاع المصرفى «رقبته سداده»

«البنك المركزى» يسير بخطى جيدة للمساعدة فى الحد من التأثيرات السلبية للأزمة

ياسر جمعه

شهد عام ٢٠٢٢ الكثير من الأحداث الاقتصادية التى كان لها تأثير قوى على باقى القطاعات فى كل أنحاء العالم، وبدأ العالم هذا العام بحرب روسية أوكرانية مع ارتفاع معدلات التضخم لمستويات غير مسبوقة دفع البنوك المركزية إلى تشديدٍ سياساتها النقدية من خلال رفع أسعار الفائدة، فضلاً عن أزمة السلاسل والتوريد وآثار جائحة كورونا التى لم تكن العديد من الشركات قد تعافت منها بعد، وهو ما خلق تأثيرًا سلبيًا على العديد من القطاعات الاقتصادية فى دول العالم.

ولم تكن البنوك بمعزل عن كل هذه الأحداث، حيث تعد البنوك هى الحائط الأول الذى يتلقى كافة هذه الصدمات ليكون بمثابة الدرع الواقى والحصين لاقتصادات الدول، إلا أن البنك المركزى المصرى والبنوك العاملة فى السوق المحلية -وعلى الرغم من كل هذه الضغوط- تمكنت من تحقيق مؤشرات مالية قوية ساعدتها فى الحد من التأثيرات السلبية لهذه الأزمات خلال ٢٠٢٢.

رفع الفائدة ٤ مرات

ومن أبرز الأحداث التى شهدها عام ٢٠٢٢ على مستوى القطاع المصرفى المصري، رفع أسعار الفائدة ٤ مرات بواقع ٨٠٠ نقطة أساس، حيث رفع البنك المركزى الفائدة أول مرة فى اجتماع استثنائى فى مارس ٢٠٢٢ بنحو ١٪ عقب اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية ليصل سعرى العائد على الإيداع والإقراض إلى ٩,٢٥٪ و١٠,٢٥٪، ثم فى مايو من نفس العام بنسبة ٢٪ لتصل إلى ١١,٢٥٪ للإيداع، ١٢,٢٥٪ للإقراض، وفى اجتماع استثنائى آخر أكتوبر الماضى رفع المركزى الفائدة بنسبة ٢٪ لتصل إلى ١٣,٢٥٪، ١٤,٢٥٪، ثم الرفع الأخير فى ٢٠٢٢ بنحو ٣٪ دفعة واحدة لتصل إلى ١٦,٢٥٪، ١٧,٢٥ على الإيداع والإقراض.

نقل تبعية المبادرات

وشهد عام ٢٠٢٢، نقل تبعية مبادرات البنك المركزى إلى بعض الوزارات، حيث أصدر الدكتور مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء، قرارًا بتولى وزارة المالية إدارة ومتابعة كافة المبادرات الخاصة بدعم الفائدة والصادرة عن البنك المركزى المصري؛ بهدف تعزيز إتاحة السيولة لعدد من القطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك فى ظل التغيرات التى تشهدها السوق المصرية خلال الفترة الأخيرة وحصول مصر على قرض من صندوق النقد الدولى وتحرير أسعار الصرف فى أكتوبر ٢٠٢٢.

ونص قرار رئيس الوزراء رقم ٤١٥١ لسنة ٢٠٢٢، على قيام وزارة المالية بإدارة ومتابعة كافة المبادرات القائمة ذات العائد المنخفض عن أسعار السوق، ويشمل ذلك عملية اتخاذ القرارات وتحديد الضوابط سواء من حيث المستفيدين والتكلفة والمدى الزمنى والجهة التى ستتولى الإدارة التنفيذية لكل مبادرة ومصدر التمويل والجهة التى ستتحمل التكلفة.

ونبه القرار على ضرورة أن تنعكس تكلفة هذه المبادرات والموارد الخاصة بها ضمن بنود الموازنة العامة للدولة، وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء بناءً على عرض وزير المالية، كما حظر القرار فى مادته الخامسة على كافة الجهات أو الهيئات بما فيها البنك المركزى المصري، إعداد أو صياغة أو تمويل أى مبادرة جديدة أو تعديل مبادرة قائمة، يترتب عليها أعباء مالية مباشرة أو غير مباشرة على الخزانة العامة، إلا بعد موافقة مجلس الوزراء بناءً على دراسة تعدها وزارة المالية.وحدد قرار رئيس الوزراء، الجهات الحكومية التى ستتولى تكلفة تعويض البنوك عن فرق سعر عائد المبادرات، كما وضع حدًا أقصى لقيمة هذه المبادرات.

التمويل العقارى

ووفق القرارات الجديدة، تتولى وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، إدارة ومتابعة مبادرة التمويل العقارى لمتوسطى الدخل بعائد ٨٪ متناقصة وبحد أقصى ١٥ مليار جنيه، ومبادرة التمويل العقارى لمحدودى ومتوسطى الدخل بفائدة ٣٪ متناقصة، بقيمة ١٠٠ مليار جنيه، على أن تتحمل تكلفة تعويض البنوك عن فرق سعر عائد هذه المبادرات.

وأطلق البنك المركزى المصرى مبادرة للتمويل العقارى فى فبراير ٢٠١٤ بفائدة مدعمة متناقصة لشريحتى محدودى ومتوسطى الدخل بفائدة تتراوح من ٥ إلى ٧٪، حيث يتولى صندوق ضمان التمويل العقارى توفير الوحدة السكنية لشريحة محدودى الدخل، ويقوم بتحديد سعر الوحدة السكنية طبقا لتكاليف إنشائها.

وفى ٢٠٢١ وجه الرئيس عبد الفتاح السيسى البنك المركزى ببلورة وإطلاق برنامج جديد للتمويل العقارى لصالح الفئات من محدودى ومتوسطى الدخل لدعم قدرتهم على تملك الوحدات السكنية، وذلك من خلال قروض طويلة الأجل تصل إلى ٣٠ سنة وبفائدة منخفضة ومبسطة لا تتعدى ٣٪ .

مبادرة السياحة

فيما يتولى صندوق دعم السياحة والآثار، متابعة وإدارة مبادرة دعم قطاع السياحة بفائدة ١١٪ متناقصة، بحد أقصى ٥٠ مليار جنيه وأن تتحمل أيضًا تكلفة تعويض البنوك عن فرق سعر عائد هذه المبادرات، وبالمثل تتولى وزارة المالية إدارة مبادرة إحلال المركبات للعمل بالوقود المزدوج بفائدة ٣٪ مقطوعة، بحد أقصى ١٥ مليار جنيه، ومبادرة تشجيع طرق الرى الحديثة بدون فائدة بحد أقصى ٥٥,٥ مليار جنيه.

وأوضح القرار أن الجهات والوزارات المختصة ستتولى الإشراف الفنى والتنظيمى على المبادرات القائمة، بما فى ذلك عملية إنشاء نظم المعلومات اللازمة لإدارة هذه المبادرات.

دعم القطاع الخاص الصناعي

كما قام البنك المركزى بإرسال تعليمات للبنوك بوقف مبادرة القطاع الخاص بفائدة ٨٪ بنهاية ٢٠ نوفمبر الماضي، والتى أطلقها فى ديسمبر ٢٠١٩، لدعم القطاع الخاص الصناعى فى مصر بعائد ١٠٪ متناقص، قبل أن يعود ويضم إليها قطاعى التصنيع الزراعى والمقاولات ويخفض العائد إلى ٨٪ فقط، وذلك للشركات التى يزيد حجم أعمالها أو إيراداتها السنوية عن ٥٠ مليون جنيه.

وفى بداية طرح المبادرة خصص «المركزي» شريحة بقيمة ١٠٠ مليار جنيه ثم رفعها مجددًا إلى ٢٠٠ مليار جنيه قبل أن يتم زيادة التمويلات المصرح بها للبنوك إلى أكثر من ٣٥٠ مليار جنيه، ولكن بعد هذه التعديلات، سيقوم العميل بالاقتراض بسعر الفائدة السائد بالسوق وستستمر المبادرة للعملاء المقترضين لحين سداد كامل القرض فقط.

يذكر أن البنك المركزى أبقى العمل بمبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات العائد المدعم ٥٪ سنويًا على أساس متناقص دون أى تغيير، كما منح البنك المركزي، البنوك مهلة لمدة عام جديد ينتهى فى ديسمبر ٢٠٢٣ للوصول لنسبة الـ ٢٥٪ للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالى المحفظة الائتمانية.

وكان البنك المركزى المصرى هو المخول بإطلاق المبادرات المدعومة فى وقت سابق، إذ أطلق العديد من المبادرات الداعمة للقطاعات الاقتصادية بفائدة مخفضة خلال السنوات العشر الأخيرة، والتى يأتى على رأسها مبادرة دعم القطاع السياحى فى عام ٢٠١٣، ثم مبادرة تنشيط التمويل العقارى لتوفير وحدات لمحدودى ومتوسطى الدخل فى عام ٢٠١٤، وأخرى لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى ٢٠١٦، ودعم القطاعين الصناعى والزراعى ٢٠١٩، إلى جانب مبادرات إحلال المركبات للعمل بالوقود المزدوج وتشجيع طرق الرى الحديثة فى ٢٠٢١.

مبادرة فينتك إيجيبت

وشهد العام الجارى أيضًا إطلاق مبادرة «فينتك إيجيبت» التابعة للبنك المركزى المصرى لتقرير منظور التكنولوجيا المالية فى مصر ٢٠٢١، والذى يأتى ضمن جهود البنك المركزى لدعم التوسع فى استخدامات التكنولوجيا المالية، ورصد التطورات التى يشهدها هذا القطاع الحيوى وتقديم فهم كامل لقدرات العاملين بالقطاع واحتياجاتهم، بالإضافة إلى تحديد أوجه التعاون المشترك بين الجهات المختصة بالتكنولوجيا المالية بما يساهم فى تحقيق خطة الدولة للتحول الرقمى والشمول المالي.

وأظهر التقرير تحقيق معدلات نمو بلغت ٣٠٠٪ فى قيمة الاستثمارات التى اجتذبتها الشركات الناشئة العاملة فى مجال التكنولوجيا المالية خلال عام ٢٠٢١ وحده، وارتفاع أعداد الشركات العاملة من شركتين فقط فى ٢٠١٤ إلى ١١٢ شركة فى ٢٠٢١ بما يعادل ٥٥ ضعفًا، لتصبح مصر من بين أكبر أربع دول أفريقية نشاطًا فى هذا المجال.

كما سلط التقرير الضوء على العوامل المحفزة لنمو التكنولوجيا المالية فى مصر مثل ارتفاع معدلات الشمول المالى بنسبه ٥٦,٢٪، وكذا انتشار استخدام الهواتف الذكية فى المجتمع بنسبه ٥٧,٣٪ من عدد السكان، بالإضافة إلى ما يزيد عن ١٨ مؤسسة داعمة لهذا المجال الحيوى مثل حاضنات ومسرعات الأعمال المتخصصة فى هذا المجال، وكذا المستثمرين فى كافة مجالات التكنولوجيا المالية.

وشهدت السنوات الخمس الماضية ضخ تمويلات فى هذا المجال بقيمة ٢٥٠ مليون دولار فى السوق، وبلغ ما تم ضخه عام ٢٠٢١ نحو ١٥٩ مليون دولار مقارنة بحوالى ٩٠٠ ألف دولار فقط فى ٢٠١٧، كما زادت الصفقات الجديدة ١٠ أضعاف من ٣ صفقات فى عام ٢٠١٧ إلى ٣٢ صفقة فى ٢٠٢١، كما رصد التقرير أن ٤٣٪ من الشركات الناشئة والقطاعات المغذية لها حاليًا تتطلع للحصول على تمويل أولى خلال الفترة المقبلة.

إطلاق «إنستا باي»

وفى إطار تنفيذ استراتيجية المجلس القومى للمدفوعات لدعم التحول للاقتصاد الرقمي، واستمراراً لجهود البنك المركزى المصرى الاستباقية فى التطور الرقمي، أعلن البنك المركزى فى ٢٠٢٢ عن الإطلاق الرسمى للمنظومة الوطنية لشبكة المدفوعات اللحظية وتطبيق "إنستا باي" لعملاء القطاع المصرفى بما يتيح إجراء المعاملات المالية إلكترونياً بشكل لحظي.

ويعد إطلاق شبكة المدفوعات اللحظية الجديدة، خطوة مهمة على طريق تحقيق رؤية البنك المركزى الشاملة لنظم الدفع الوطنية بما يضمن استقلالية المدفوعات داخل مصر ويعزز أهداف المجلس القومى للمدفوعات فى التحول لمجتمع أقل اعتماداً على أوراق النقد ويساهم فى تيسير المعاملات المالية الإلكترونية للمواطنين بطريق آمنة وفعالة ولحظية.

وتعتمد شبكة المدفوعات اللحظية على أحدث نظم التشغيل البينى للربط بين البنوك من خلال بنية تحتية رقمية تتيح التكامل مع شركات التكنولوجية المالية وخلق فرص هائلة لتقديم حلول مبتكرة لكافة فئات المجتمع، بما سيساعد على وضع مصر فى مصاف الدول الرائدة فى مجالات الخدمات المالية المصرفية الإلكترونية.

ويعد تطبيق إنستاباى أول تطبيق مرخص من البنك المركزى المصرى لتقديم خدمة الدفع عبر شبكة المدفوعات اللحظية، حيث قامت شركة بنوك مصر، الذراع التكنولوجية للبنك المركزي، بتطوير منظومة المدفوعات اللحظية وتطبيق إنستاباى وفقا لتوجيهات البنك المركزى المصرى مع الاستعانة بكبرى الشركات الاستشارية العالمية المتخصصة فى تأمين شبكات وتطبيقات الدفع الإلكتروني، حيث تعتمد المنظومة الجديدة على أحدث نظم تأمين البيانات والمعاملات على مستوى العالم والتى تضمن التشفير الكامل لكافة البيانات السرية وعدم تخزينها من قبل التطبيق، بما يكفل أقصى درجات الحماية لحقوق عملاء القطاع المصرفي.

أول عملة بلاستيكية

وشهد عام ٢٠٢٢ أيضًا، طرح البنك المركزى المصرى أول عملة بلاستيكية فئة العشرة جنيهات (بوليمر) والتى تم إنتاجها باستخدام أحدث خطوط انتاج البنكنوت المطبقة فى العالم بدار الطباعة الجديدة فى العاصمة الإدارية، مع التأكيد على عدم إلغاء أى من الإصدارات السابقة من ذات الفئة واستمرار العمل بها وتداولها، حيث يأتى هذا فى ضوء الحرص على مواكبة أحدث القياسات العالمية والتكنولوجية فى تأمين وطباعة العملة المتداولة وتطبيق سياسة النقد النظيف ورفع معدلات جودة أوراق النقد المتداولة بالسوق المصري، بجانب تخفيض تكلفة طباعة أوراق النقد وخاصة الفئات الأكثر تداولاً وذلك على المدى البعيد نظرًا لطول عمر الورقة، بما يتماشى مع برامج التنمية المستدامة التى تتبانها الدولة من خلال رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث تتميز النقود البلاستيكية بالمرونة والقوة، والسُمك الأقل، وطول العمر الافتراضى الذى يصل إلى نحو ثلاثة أضعاف عمر الفئة الورقية الحالية المصنوعة من القطن، إلى جانب أنها مقاومة للماء، وأقل فى درجة تأثرها بالأتربة، كما أنها صديقة للبيئة وقابلة لإعادة التصنيع، وأكثر مقاومة للتلوث مقارنة بفئات النقد الورقية المتداولة، بالإضافة إلى صعوبة تزييفها.

تقوية الأصول

ونجحت البنوك خلال العام الجارى فى تقوية الأصول الخاصة بها، إذ ارتفع إجمالى أصول القطاع المصرفى المصرى -بخلاف البنك المركزي- إلى ١٠,٨٢٣ تريليون جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٢، مقابل ١٠,٠٣ تريليون جنيه بنهاية يونيو الماضي، بزيادة ٧٩٣ مليار جنيه خلال ٣ أشهر، كما ارتفعت الاحتياطيات بالقطاع المصرفى إلى ٤١٧,٩٧ مليار جنيه، وبلغت المخصصات ٢٢٦,٣٣٨ مليار جنيه، وسجلت السندات والقروض طويلة الأجل ٣٦٨,٥٩١ مليار.

ارتفاع رؤوس الأموال

كما ارتفعت رؤوس أموال البنوك العاملة فى السوق المصرية، إلى ٢٨٨,٨٠٤ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٢، مقابل ٢٣٤,٦٩ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٢، بزيادة بقيمة ٥٤,١ مليار جنيه خلال الربع الثالث من ٢٠٢٢، كما ارتفعت ودائع القطاع لتسجل ٧,٨١٩ تريليون جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٢، مقابل ٧,٦٤٨ تريليون جنيه بنهاية أغسطس، بالإضافة إلى ارتفاع متوسط نسبة السيولة الفعلية بالعملة المحلية لدى البنوك إلى ٤٦,٩٪ فى ختام سبتمبر ٢٠٢٢، مقابل ٤٤,٣٪ بنهاية يونيو الماضي، ووصلت القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالى القروض الممنوحة للعملاء إلى ٥٨,٤٪ بنهاية سبتمبر الماضي، مقابل ٥٨,١٪ نهاية يونيو ٢٠٢٢.

وحققت البنوك المصرية خلال التسعة أشهر الأولى من ٢٠٢٢، صافى أرباح يبلغ نحو ٩٣,٤ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٢، بالإضافة إلى صافى عائد بلغ ٢٢٥,٨ مليار جنيه، وصافى إيرادات بنحو ٢٧٢,٢ مليار جنيه، حيث استحوذت البنوك العشرة الكبار على نسبة ٧٨,٢٩٪ من أرباح البنوك لتسجل ٧٣,١٢٥ مليار جنيه بنهاية سبتمبر، كما استحوذت البنوك المدرجة فى البورصة المصرية على نحو ٣٣,٢٪ من صافى أرباح القطاع المصرفى المصرى بنهاية سبتمبر إذ بلغت أرباح البنوك المدرجة نحو ٣١ مليار جنيه.

المنتجات المصرفية الرقمية

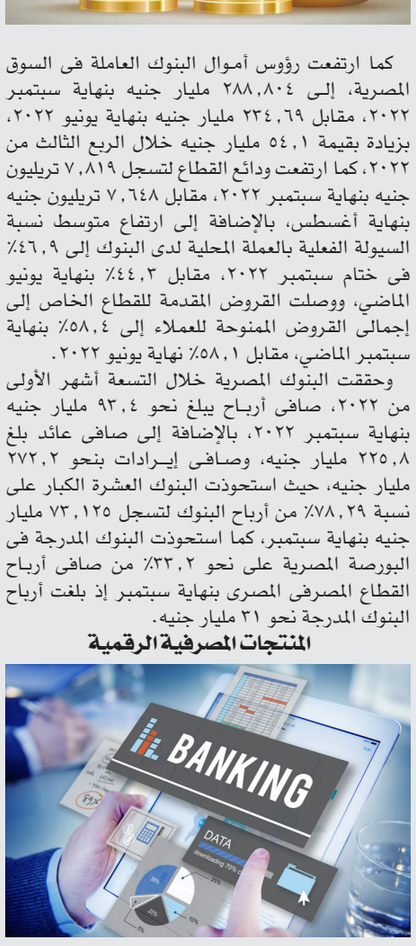

ويدخل البنك المركزى المصرى العام الجديد، واضعًا على رأس أجندته العديد من المشروعات الرقمية التى من المتوقع تنفيذها فى وقت قريب، حيث يسير المركزى بخطى جيدة خلال السنوات الأخيرة نحو التحول الرقمى وتعزيز المنتجات المصرفية الرقمية، حيث يأتى على رأس هذه المشروعات؛ إصدار ضوابط ورخص البنوك الرقمية، خاصة بعد تقدم ٦ بنوك للحصول على رخصة بنك رقمي، أبرزها بنك مصر، الأهلى المصري، الإمارات دبى الوطنى، بنك قطر الوطنى الأهلى QNB، المؤسسة العربية المصرفية ABC وبنك فيصل الإسلامي.

بينما تتمثل ثانى هذه المشروعات فى؛ خدمة التوقيع الإلكترونى «EKYC» والتى ستمكن عملاء البنوك من فتح الحساب المصرفى إلكترونيًا دون الحاجة للذهاب لمقر البنك، على أن يتم التعرف على هوية العميل بصورة الوجه أو العين أو بصمة الإصبع بغرض مواكبة التطور التكنولوجى على مستوى العالم، وهو ما يحتاج إلى تعديل بعض الضوابط والتشريعات القائمة التى تلزم العميل الذهاب للفرع بنفسه لفتح حساب كشروط أساسي.

ويعمل البنك المركزى بالتعاون مع عدد من البنوك الحكومية الكبرى على تمهيد البنية التكنولوجية لإتاحة خدمة فتح الحسابات إلكترونيًا قبل إطلاق الخدمة بهدف إنجاح التجربة التى سيتم تنفيذها لأول مرة فى البنوك المصرية.

المعاملات اللاتلامسية

فيما يتمثل ثالث المشروعات الرقمية على أجندة البنك المركزي، فى إطلاق منصة ترميز البطاقات الوطنية، والتى تهدف إلى إتمام المعاملات اللاتلامسية باستخدام الهاتف المحمول مثل خدمة أبل باى وسامسونج باي، والذى سيحدث طفرة فى المدفوعات الإلكترونية وتقديمها بصورة سهلة وآمنة للمواطنين، حيث يعمل البنك المركزى على تدعيم البنية التحتية للمدفوعات بهدف التحول إلى مجتمع أقل اعتمادًا على أوراق النقد، وبما يحقق استقلالية نظم الدفع داخل مصر.

صندوق التكنولوجيا المالية

وفى يناير ٢٠٢٢، أطلقت بنوك «الأهلى المصري، مصر والقاهرة» صندوق دعم رؤوس أموال شركات التكنولوجيا المالية الناشئة برأسمال يفوق ١,٣ مليار جنيه، نظرًا لأن عنصر التمويل هو أحد أهم ركائز استراتيجية البنك المركزى المصرى للتكنولوجيا المالية والابتكار، بهدف رعاية الكوادر الشابة، لكونها الاستثمار الواعد للمستقبل والقادر على تحقيق العديد من المكاسب للسوق المصرية، وتوجيه الاستثمارات إلى شركات التكنولوجيا المالية، سواء المحلية منها أو الدولية التى تعتزم إطلاق أعمالها داخل السوق المصري.

ويستهدف صندوق التكنولوجيا المالية لدعم الابتكار توجيه الاستثمارات إلى كل من مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها، وتوجيه جزء من الاستثمارات لدعم الشركات الناشئة فى مراحلها الأولى، وتعزيز منظومة التكنولوجيا المالية، تعزيز التحول الرقمى ورفع معدلات الشمول المالي، كما يسعى الصندوق إلى مواكبة القطاع المصرفى للتطورات العالمية فى مجال التكنولوجيا المالية، والذى يعد مستقبلًا واعدًا للصناعة المصرفية والمالية فى مصر والعالم.

«المركزى» يواجه تحديًا ما بين الزيادة والتثبيت..

صراع التضخم وأسعار الفائدة يشتعل فى العام الجديد

كتبت-منال عمر:

يواجه البنك المركزى تحديا جديدا بقرار حسم سعر الفائدة فى أول اجتماع له خلال العام الجديد ٢٠٢٣ بعد زيادة معدل التضخم.

وتوقع مصرفيون رفع البنك المركزى لسعر الفائدة مجددا بين ١٪ إلى ٢٪ فى أول اجتماع للجنة السياسة النقدية خلال عام ٢٠٢٣ للسيطرة على ارتفاع معدل التضخم (وتيرة زيادة الأسعار) واستيعاب الآثار المستقبلية الناجمة من انخفاض سعر الجنيه أمام الدولار خلال الشهر الجاري.

ويعقد البنك المركزى أول اجتماع لحسم الفائدة يوم ٢ فبراير القادم بعد قراره فى آخر اجتماع للجنة السياسة النقدية خلال شهر ديسمبر من العام الماضى برفع سعر الفائدة ٣٪ دفعة واحدة ليسجل سعر الفائدة لديه (كوريدور) ١٦,٢٥٪ للإيداع و١٧,٢٥٪ لإقراض.

وارتفع صعد معدل التضخم السنوى فى المدن خلال شهر ديسمبر الماضى إلى ٢١,٣٪ مقابل ١٨,٧٪ فى نوفمبر الماضى فيما سجل على مستوى الجمهورية ٢١,٩٪ مقارنة ١٩,٢٪ خلال الفترتين بحسب بيان من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء الأخير.

وتوقعت سهر الدماطي، نائب رئيس بنك مصر سابقا، رفع البنك المركزى سعر الفائدة من ١٪ إلى ٢٪ فى اجتماعه القادم رغم نها تميل لقرار التثبيت لتخفيف ضغط تكلفة الإقراض على القطاع الخاص.

وأضافت أن المركزى قد يلجأ لقرار رفع سعر الفائدة مجددا بهدف السيطرة على معدل التضخم أى وتيرة زيادة الأسعار من خلال امتصاص السيولة من السوق (تقليل معدلات الشراء) بما يساعده فى تراجع الأسعار.

وارتفع سعر صرف الدولار بنحو ٧٥٪ أمام الجنيه خلال أخر ١٠ شهور من مارس وحتى أول ١٠ أيام من يناير ٢٠٢٣ مما انعكس على زيادة معدل التضخم (ارتفاع الأسعار) نتيجة ارتفاع تكلفة المنتجات المستوردة.

ورجح محمود نجلة المدير التنفيذى لأسواق النقد والدخل الثابت فى شركة الأهلى للاستثمارات المالية، رفع البنك المركزى لسعر الفائدة ١٪ فى اجتماعه القادم لاستيعاب معدلات التضخم المرتفعة، بما يساعده فى الوصول لمستهدفاته بتضخم نزولي.

وأعلن البنك المركزى المصرى فى تقريره الشهر الماضى استهداف متوسط تضخم نزولى لتحقيق استقرار الأسعار على المدى المتوسط، بنهاية ٢٠٢٦ بعد تجاوز معدل التضخم المستهدف السابق ٧٪ بزيادة أو نقصان ٢٪.

وحدد البنك المركزى معدلات جديدة للتضخم المستهدف عند ٧٪ (±٢٪.) فى المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٤، مستهدفا تراجعه إلى ٥٪ (±٢٪) فى المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٦.

وقال محمود نجلة، إن رفع سعر الفائدة سيكون له تبعات سلبية بسبب زيادة تكلفة الإقراض عل القطاع الخاص ولكن النظام العالمى الذى نمر به الآن وأكاديمية صندوق النقد الدولى تفرض أدواتها على الجميع بضرورة أن تتماشى أسعار الفائدة مع معدلات التضخم بالزيادة أو النقصان.

وكان صندوق النقد الدولى أعلن فى تقرير موافقته النهائية فى منتصف شهر ديسمبر الماضى على ضخ قرض لمصر بـ ٣٪ مليارات دولار عن إلتزام السياسة النقدية المتمثلة فى البنك المركزى باتباع سياسة انكماشية تقوم على رفع الفائدة لكبح التضخم وسعر صرف مرن للجنيه أمام باقى العملات الأجنبية.

وأعلن البنك المركزى فى ٢٧ أكتوبر الماضى أتباع سعر صرف حر للجنيه أمام العملات الأجنبية وهو ما ساعد فى حصول مصر على موافقة صندوق النقد الدولى على القرض.

وانخفض سعر صرف الجنيه أمام الدولار خلال آخر ٦ أيام بنحو ١١٪ ليرتفع متوسط الدولار فى البنوك من ٢٤,٧٩ جنيه إلى ٢٧,٦٢ جنيه بحسب بيانات البنك المركزي.

وأضاف «نجلة» أن انعكاس رفع المركزى للفائدة على دخول الاستثمارات غير المباشرة مصر سيظهر بناء على تأكيد صندوق النقد الدولى التزام مصر بسعر صرف مرن، وبدء اتجاه الدولار لمستوى عكسى ويصل لسعر توانى أى يتجه للانخفاض أمام الجنيه ولا يواصل الصعود.

واتفق عضو مجلس إدارة مع الآراء السابقة فى رفع البنك المركزى سعر الفائدة من ١٪ إلى ٢٪ فى اجتماعه القادم بعد زيادة مؤشر أسعار المستهلكين (التضخم) لامتصاص فائض السيولة، وخاصة بعد زيادة تكلفة أسعار الاستيراد على أثر تراجع الجنيه.

ولكن يرى فى نفس الوقت أن الرفع سيكون معنوى فقط ولا يحقق جدوى فى المدى القريب مع استمرار الاحتياطى الفيدرالى (البنك المركزى الأمريكي) لرفع الفائدة على الدولار وهو ما يقلل من شهية الصناديق العالمية للعودة للاستثمار فى الجنيه مؤقتا.

ورفع الفيدرالى الأمريكى الفائدة فى آخر اجتماع له ٠,٥٪ للمرة السابعة على التوالى لتسجل سعر الفائدة على الدولار ٤٪ و٤,٥٪ لأول مرة منذ عقود وسط توقعات باتجاه مزيد من الرفع خلال العام الجارى لكبح التضخم المرتفع فى أمريكا لأول مرة من ٤٠ عاما.

وأوضح عضو مجلس الإدارة أن الصناديق العالمية (الاستثمار غير المباشر فى أذون الخزانة) يعزف عن العودة للأسواق الناشئة بسبب ارتفاع المخاطر على مستوى العالم وحالة عدم اليقين ولذلك يفضل الاستثمار فى الملاذات الآمنة المتمثلة فى أمريكا بالمقام الأول لقوة الدولار.

وتسببت الحرب الروسية الأوكرانية فى خروج الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة من مصر بقيمة ٢٢ مليار دولار وفقا ما أعلن عنه فى وقت الدكتور مصطفى مدبولى رئيس الوزراء.

وخالف محمد بدره، الرئيس التنفيذ لأحد البنوك الخليجية سابقا التوقعات السابقة ورجح تثبيت سعر الفائدة فى اجتماع البنك المركزى القادم بهدف قياس تأثير زيادة ٣٪ الأخيرة والشهادة مرتفعة العائد ٢٥٪.

وكان بنكا الأهلى ومصر طرح يوم الأربعاء شهادة مرتفعة العائد ٢٥٪ آجال سنة واحدة بفائدة ٢٢,٥٪ لدورية صرف العائد شهري، و٢٥٪ لدورية صرف العائد سنوى لتنجح فى جذب مدخرات بـ ١٥٥ مليار جنيه فى أول ٦ أيام من طرحها وفقا ما قاله يحيى أبو الفتوح نائب رئيس البنك الأهلى المصري.

وأوضح بدرة أنه من الصعب أن يرفع البنك المركزى للفائدة إلا بعد قياس أثار ٣٪ بعد ٣ شهور من طرحها على مستوى معدل السيولة فى السوق وتراجع القوى الشرائية.

أهم قرارات البنك المركزي لضبط سوق الصرف ودعم الاقتصادي المصري

موافقة صندوق النقد الدولي على طلب مصر بقرض بـ3 مليارات دولار خلال 46 شهرا.

الإلتزام بسعر صرف مرن أمام العملات الأجنبية

زيادة سعر الفائدة بنسبة ٪8 لتسجل ٪16.25 للإيداع و٪17.25 للإقراض.

عودة العمل بمستندات التحصيل دون قيود بعد إلغاء قرار وقف الاستيراد باستخدام الاعتمادات المستندية.

انتقال دعم 5 مبادرات من البنك المركزي لـ3 جهات حكومية.

سدد المركزي خدمة ديون خارجية بـ 26.3 مليار دولار خلال العام المالي المنتهي في يونيو.

سهر الدماطي

محمود نجلة

مصطفى مدبولى

محمد بدره

ماذا حدث منذ تقدم مصر بطلب الصندوق للحصول على قرض ٣ مليارات دولار

17 مارس
رفع سعر الفائدة 2٪
11.25٪ على الإيداع
12.25٪ على الإقراض

21 مارس
رفع سعر الفائدة 1٪
9.25٪ على الإيداع
10.25٪ على الإقراض

21 مارس
رفع سعر الفائدة 2٪
11.25٪ على الإيداع
12.25٪ على الإقراض

24 مارس
الإعلان تقدم مصر بطلب لصندوق النقد الدولي للحصول على قرض

10 مايو
تم استثناء مستلزمات الإنتاج والمواد الخام من قيود الاستيراد المفروضة قبل نهاية فبراير الماضي

17 اغسطس
قبول استقالة طارق عامر محافظ البنك المركزي

18 أغسطس
تكليف حسن عبدالله للقيام بأعمال محافظ البنك المركزي لمدة عام.

22 سبتمبر
رفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي الإلزامي من 14٪ إلى 18٪

27 أكتوبر
رفع سعر الفائدة 2٪
13.25٪ على الإيداع
14.25٪ على الإقراض

27 أكتوبر
رفع القيود على الاستيراد واستثناء الشحنات من الاعتمادات المستندية حتى 500 ألف دولار بدلا من 5 آلاف دولار.

27 أكتوبر
- أعلان صندوق النقد الدولي الموافقة المبدئية على ضخ قرض لمصر بـ3 مليارات دولار على شرائح في 46 شهرا
- المساعدة في تدبير حزمة تمويلات بقيمة 6 مليارات دولار منهم مليار دولار من صندوق الاستدامة التابع له و5 مليارات دولار من شركات دوليين وإقليميين.

27 أكتوبر
أعلن المركزي العمل بمشتقات العقود الآجلة للدولار لتغطية مخاطر تذبذب سعر العملة أمام الجنيه للمستوردين

20 نوفمبر
توقف المركزي عن دعم خمس مبادرات ذات الفائدة المنخفضة
- السياحة
- مبادرتي التمويل العقاري
-إحلال السيارات للعمل بالوقود المزدوج البنزين والغاز
- الري الحديث

20 نوفمبر
وقف دعم مبادرة الصناعة والزراعة والمقاولات ذات الفائدة المنخفضة 8٪

6 ديسمبر
أعلن إدراج صندوق النقد الدولي الدولي قرض مصر على جدول اجتماعاته

6 ديسمبر
انخفض الاحتياطي النقدي الأجنبي بقيمة 7.462 مليار من 40.994 مليار دولار إلى 33.532 مليار دولار

6 ديسمبر
ارتفاع المعدل السنوي للتضخم الأساسي إلى ٪21.5 والتضخم العام ٪18.7

6 ديسمبر
انخفاض الجنيه بنسبة ٪57

17 ديسمبر
موافقة صندوق النقد الدولي على ضخ قرض لمصر.

التحوط من تعثر قطاعات الأسمدة والحديد والسيراميك والأسمنت

تدرس البنوك زيادة نسبة المخصص المالى على ٤ قطاعات تحوطا من احتمالات تعثرهم عن سداد مديونياتهم (القروض) بانتظام بسبب ارتفاع تكلفة التشغيل وتراجع معدلات الشراء.

وحددت البنوك ٤ قطاعات قد تواجه مخاطر التعثر وعدم الانتظام فى سداد أقساط القروض للبنك خلال العام الجاري، وهى الأسمدة والحديد والصلب، والسيراميك، والأسمنت.

وتلجأ البنوك إلى تجنيب مخصص مالى من أرباحها على القروض كنوع من التحوط من مخاطر عدم السداد، ولكن تتباين نسبة المخصص من إجمالى قيمة القرض حسب مخاطر كل قطاع، وبعد سداد العميل القروض عليه يتم إدراج المخصص لأرباحه.

وقالت المصادر أن نسبة رفع المخصصات ستراوح بين ٢٠٪ إلى ٥٠٪ حسب مخاطر كل قطاع باستثناء أكبر عميلين فى قطاع الأسمدة تم تكوين مخصص لهم ١٠٠٪ بعد تعثرهم عن السداد.

وكانت مجموعة شركات الشناوى للأسمدة، وشركة إيفرجرو لتسويق الأسمدة المتخصصة فى مصر والشرق الأوسط، واجهوا صعوبة فى سداد أقساط القروض المستحقة لأكثر من ٣٠ بنكا بـ٢٥ مليار جنيه.

ولكن توصل بنك مصر بعد تفويضه من البنوك المشاركة فى القروض إلى اتفاق لإعادة هيكلة مديونيات المديونيات المستحقة على الشركتين بقيمة ١٣ مليار جنيه على شركة «إيفرجرو» للأسمدة، و١٢ مليار جنيه على شركات الشناوي، وفى انتظار تفعيل الاتفاق.

وأوضحت المصادر أن زيادة نسبة تجنيب مخصصات مالية على بعض القطاعات ستنعكس على تراجع أرباحهم فى العام الجارى بسبب تكوينه من أرباح البنك.

وأضاف أن تكوين المخصص لا يعنى بالضرورة وقوع العملاء فى التعثر ولكن مجرد تحوط احترازى تجنبا من مخاطر محتملة لعدم السداد بسب عوامل مختلفة منها مستوى المبيعات مقابل زيادة التكلفة التشغيلية.

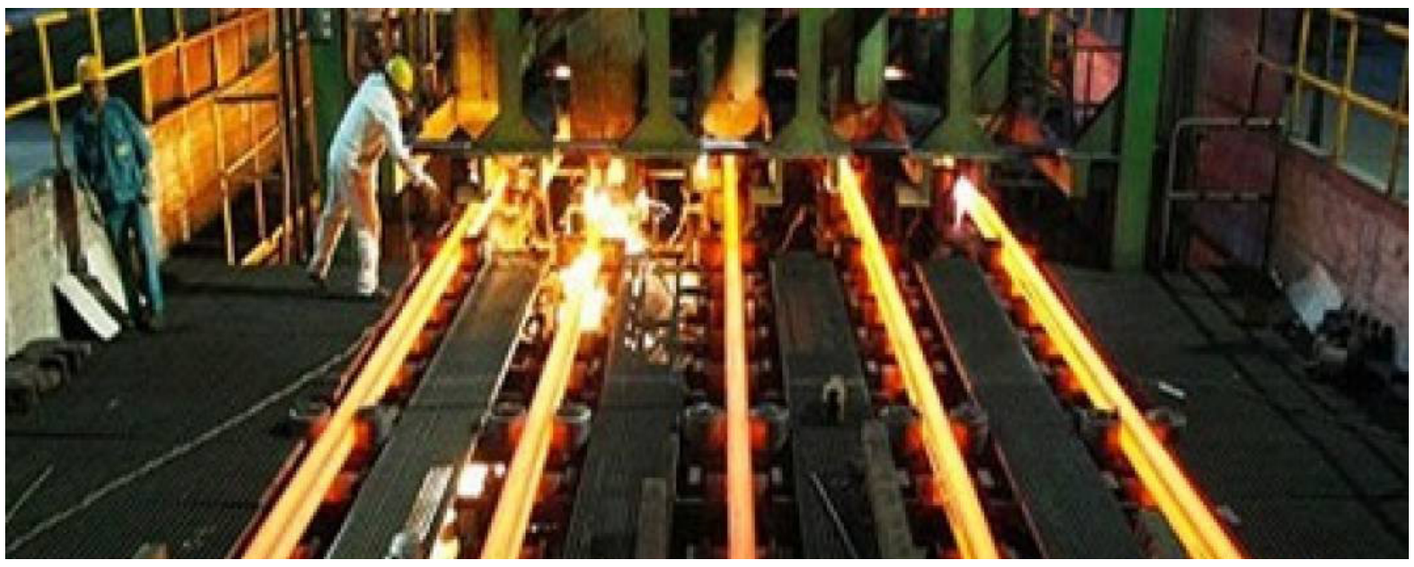

للتخلص من مخاوف المستثمرين..

«السعر التوازنى» مفتاح الجنيه لدخول «الصناديق العالمية»

كتبت- منال عمر:

ربط مصرفيون عودة الصناديق العالمية للاستثمار فى الجنيه المصرى بالوصول لسعر صرف توازنى للجنيه أمام الدولار وبدء تسجيل اتجاه عكسي.

ويرى بعض المصرفيين أن انخفاض سعر الصرف ورفع سعر الفائدة يعد عاملا مساعدا لجذب المستثمرين الأجانب للاستثمار فى الجنيه (أذون وسندات الخزانة) ولكن لن يكون كافيا فى ظل ارتفاع مخاطر تذبذب سعر صرف الجنيه أمام الدولار.

وأكد المصرفيون أن ما يقلق أى مستثمر أكثر من وجود سعر فائدة مغرى عدم وجود سعر توازنى للجنيه أمام الدولار بما يضمن له سهولة الخروج على سعر صرف محدد كما دخل عليه وهذا هو الأهم لزيادة الطلب على شراء العملة المحلي.

ورفع البنك المركزى فى آخر اجتماع للجنة الساسة النقدية فى ٢٠٢٢ سعر الفائدة ٣٪ بهدف كبح جماح التضخم (زيادة الأسعار) ليسجل ١٦,٢٥٪ للإيداع و١٧,٢٥٪ للإقراض.

ويعد الاستثمار الأجنبى غير المباشر فى أدوات الدين المحلية أحد الآليات التى تساهم فى دعم العملة المحلية، وتصدر صورة للعالم الخارجى بوجود ثقة فى الاقتصاد المصرى مما يساعد على دخول عدد من الصناديق العالمية لبيع الدولار للاستثمار فى الجنيه.

وقالت سهر الدماطي، نائب رئيس بنك مصر سابقا، إن سعر الفائدة الحالى على الجنيه المصرى يعد الأعلى مقارنة بالدول الأخرى وفى صالحنا، وخاصة بعد تراجع سعر صرف الجنيه، ولكن المستثمر ينظر إلى درجة مخاطر مدى توافر العملة فى السوق وهى الأزمة الأكبر.

وأوضحت أن حالة عدم اليقين فى السعر التوازنى لسعر الجنيه أمام الدولار تزيد من مخاوف المستثمرين فى الدخول والخروج على سعرين مختلفين حيث تراجع قيمة الجنيه مع بدء خروج الأجانب عن سعر الدخول سيكبدهم خسائر مع إعادة شراء العملة مجددا.

وارتفع متوسط سعر صرف الدولار فى البنوك خلال آخر ١٠ شهور بنسبة ٧٢,٢٪ أمام الجنيه بداية من مارس الماضى ٢٠٢٢ وحتى الأيام الأولى من يناير.

وتسببت الحرب الروسية الأوكرانية فى خلق ضغوط على الموارد الدولارية وارتفاع فاتورة الاستيراد للسلع الأساسية مما انعكس على زيادة الأسعار.

وأضافت «الدماطي» أن المستثمر الأجنبى يتأنى حاليا فى ضخ استثمارات فى الجنيه المصرى حتى الوصول للسعر التوازنى بين الدولار والجنيه.

وقال محمود نجلة، المدير التنفيذى لأسواق الدخل والنقد الثابت فى شركة الأهلى للاستثمارات المالية، إن زيادة سعر الفائدة على أذون الخزانة اقترب من السعر المستهدف للمستثمرين الأجانب ولكن بدء دخولهم للسوق المصرى سيتم بعد استقرار سعر صرف الجنيه أمام الدولار.

ووافقت وزارة المالية، على رفع سعر الفائدة بنسبة تراوحت بين ٠,٥٪ إلى ٢٪ على أول عطاء لأذون الخزانة خلال شهر يناير ٢٠٢٣ لتقفز سعر الفائدة إلى ٢١,٤٩٠٪ لأول مرة منذ نحو من ٥ سنوات ونصف، بحسب بيانات منشورة على موقع البنك المركزي.

وأذون الخزانة، هى إحدى أدوات الدين الحكومية، التى تقترض بموجبها وزارة المالية بالجنيه المصري، لتلبية احتياجاتها لتمويل الموازنة العامة للدولة، وتعطى مقابل الأموال فائدة.

ولكن أذون الخزانة رغم من أهميتها تخلق زيادة سعر الفائدة على أدوات الدين (أذون وسندات الخزانة) ضغوطا فى زيادة عبء عجز الموازنة العامة للدولة.

وكان الدكتور محمد معيط وزير المالية قال فى وقت سابق له أن كل ١٪ زيادة على أذون الخزانة يكبد الموازنة العامة للدولة بين ٣٠ مليار جنيه إلى ٣٢ مليار جنيه.

وتوقع «نجلة» وجود حركة عكسية لسعر صرف الجنيه ليسجل صعودا أمام الدولار بهدف طمأنة المستثمرين الأجانب على وصوله للسعر التوازنى وتحفيزهم على الدخول للسوق المصرى ولكن استمرار هبوطه سيرجأ قرار دخول الاستثمار الأجنبى فى الجنيه.

واتفق عضو مجلس إدارة فى أحد البنوك الخاصة مع الأراء السابقة فى أن درجة مخاطر استقرار سعر الصرف النقدى سيكون له دورا رئيسيا فى بدء دخول المستثمرين الأجانب للاستثمار فى الجنيه المصري.

وأوضح أن زيادة سعر الفائدة يعد عامل لجذب المستثمرين فى أدوات الدين المحلية ولكن الأهم استقرار سعر صرف لتهدئة مخاوف المستثمرين.

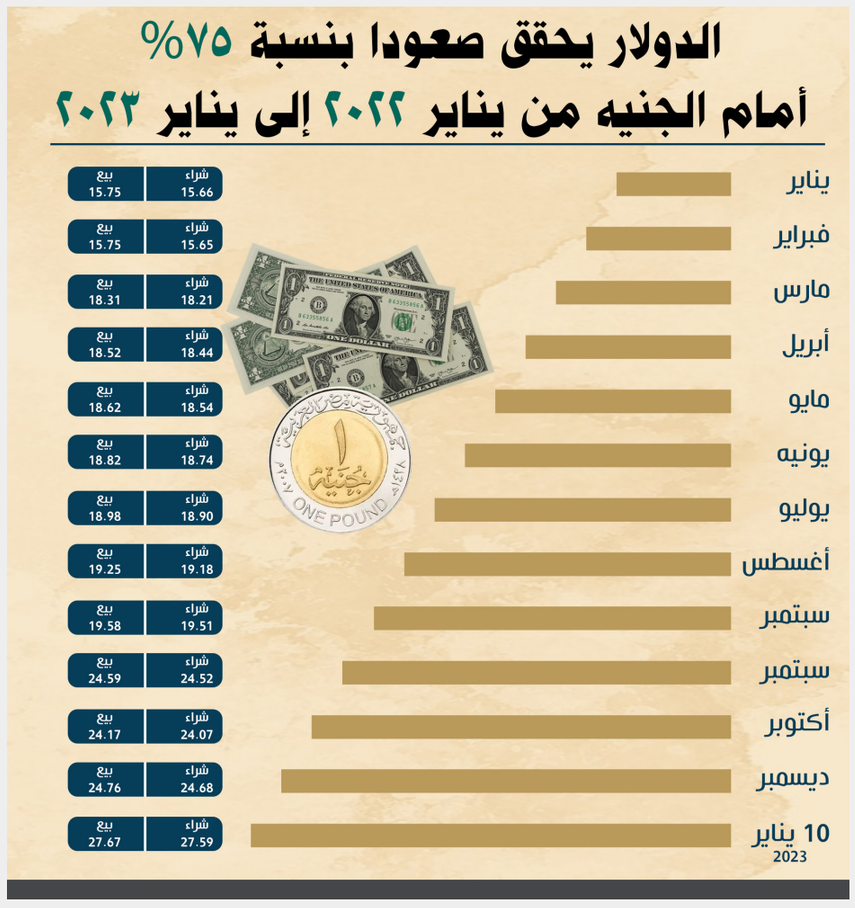

«فنتك إيجيبت» تطلق أول أكاديمية رقمية لتنمية مهارات موظفى البنوك

أطلقت مبادرة «فنتك إيجيبت FinTech Egypt»- التابعة للبنك المركزي، أول أكاديمية رقمية فى مصر «Digital Academy»، متخصصة فى تنمية المهارات التقنية والفنية والتكنولوجية، موجهة للعاملين فى القطاع المصرفى والمالي، وشركات التكنولوجيا المالية الناشئة.

جاء إطلاق الأكاديمية فى إطار استراتيجية البنك المركزى المصرى للتكنولوجيا المالية والابتكار، التى تهدف إلى تحويل مصر إلى مركز لصناعة التكنولوجيا المالية عربيًا وأفريقيًا؛ وموطنًا للجيل القادم من كوادر التكنولوجيا المالية بما يتوافق مع رؤية مصر الرقمية ٢٠٣٠.

كما يأتى ذلك اتساقًا مع جهود البنك المركزى المصري، الرامية لبناء وتطوير كوادر التكنولوجيا المالية، باعتبارها الركيزة الأساسية لتحقيق الاستراتيجية المشار إليها، وبما يسهم فى تعزيز الشمول المالي، وخلق فرص عمل جديدة للشباب فى هذا المجال الواعد.

ويستهدف البنك المركزى المصرى أن تصبح الأكاديمية مركزًا للتميز فى مجال التكنولوجيا المالية، وأساسًا قويًا لصقل المهارات المهنية للعاملين بالقطاع المصرفى والمالى وقطاع التكنولوجيا المالية، بما يمكنهم من أداء الأعمال والوظائف المطلوبة منهم بكل كفاءة واحترافية، وكذلك مواكبة التحول الرقمى والتطور التكنولوجى المتسارع، وما يتبعه من تَغيُّر نماذج الأعمال وسلوك العملاء.

وستتيح الأكاديمية الجديدة برامج تدريبية معتمدة عالميًا، تقدم سواء افتراضيًا أو حضوريًا، على أن تطلق أولى أعمالها ببرنامجها التجريبى فى الربع الأول من عام ٢٠٢٣، وهو البرنامج التدريبى للابتكار «Innovator Programme»، وذلك بالتعاون مع المعهد المصرفى المصرى «EBI»، وشركة «CFTE" (Centre for Finance, Technology and Entrepreneurship)».

والبرنامج التدريبى للابتكار- هو برنامج مكثف مدته ٦ أشهر- يتيح الفرصة للتعلم من أفضل الخبرات فى مجال التكنولوجيا المالية، بحيث يحصل المتدربون على المعرفة الأساسية للموضوعات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية، والذكاء الاصطناعي، والخدمات المصرفية المفتوحة، والمدفوعات الرقمية.

ويشتمل البرنامج التدريبى للابتكار أيضًا، على ورش عمل من خلال بث مباشر عبر الإنترنت مقدمة من أكاديميين متخصصين، وكبار خبراء الصناعة محليًا وعالميًا، على أن يعقب هذا البرنامج سلسلة برامج تدريبية أخرى خلال الشهور القليلة المقبلة، تشمل العديد من التخصصات فى التكنولوجيا المالية والموضوعات الحيوية ذات الصلة، وفقا للبيان.

وكان البنك المركزى المصرى أطلق خلال السنوات القليلة الماضية العديد من المبادرات التى تستهدف دعم الكوادر الشابة ورفع مستوى الوعى المالى الرقمى فى المجتمع، كان من أبرزها مبادرة «FinYology» التى تم إطلاقها فى فبراير ٢٠٢٠، بالتعاون مع المعهد المصرفى المصري، وعدد كبير من الجامعات والشركات الناشئة.

وصل عدد الجامعات المشاركة فى هذه المبادرة إلى ٢٥ جامعة حكومية وخاصة، وتهدف مبادرة «FinYology» إلى تنمية الكوادر الشابة ونشر الوعى والابتكار فى مجالات وتطبيقات التكنولوجيا المالية، وذلك من خلال دعم وتحفيز طلاب الجامعات فى التخصصات ذات الصلة بهدف تقديم حلول ابتكارية واعدة فى مجال التكنولوجيا المالية بما يتلاءم مع طبيعة واحتياجات السوق المصري.

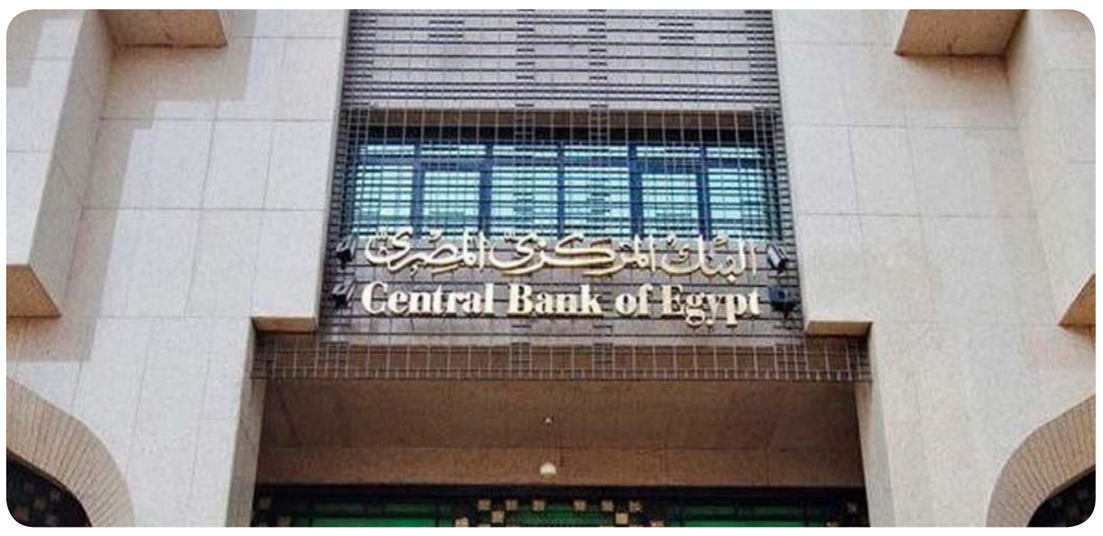

الأول فى السوق المصرفية خلال ٢٠٢٢..

«البنك الأهلى» يُدير ٢٤ صفقة تمويلية بقيمة ١٤٨ مليار جنيه

كتبت- منال عمر:

قال البنك الأهلى المصري، إنه قاد خلال العام الماضى ٢٠٢٢ السوق المصرفية المصرية فى مجال القروض المشتركة من خلال إدارته ٢٤ صفقة تمويلية بقيمة ١٤٨ مليار جنيه.

جاء ذلك، فى بيان للبنك الأهلى بمناسبة حصوله على المركز الأول فى السوق المصرفية المصرية والأفريقية لقيامه بالأدوار المختلفة سواء كوكيل للتمويل ومرتب رئيسى ومسوق للقروض المشتركة بشهادة بلومبرج العالمية خلال عام ٢٠٢٢.

وأوضح البنك الأهلى أن القروض المشتركة بالبنك حققت نتائج متميزة، وفق ما تؤكده نتائج التقييم الذى أعدته مؤسسة بلومبرج العالمية عن القائمة الخاصة بالقروض المشتركة خلال عام ٢٠٢٢.

كما أظهرت النتائج أيضا حصول البنك الأهلى المصرى على المركز السادس كوكيل للتمويل ومرتب رئيسى والمركز العاشر كمسوق للقروض المشتركة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلك بعد عدد من البنوك ومؤسسات التمويل الدولية الكبرى، وفقا للبيان.

واستطاع البنك الأهلى المصرى إدارة ٢٤ صفقة تمويلية، وهو أكبر عدد صفقات تم ترتيبها وإدارتها على مستوى قارة أفريقيا، وذلك بقيمة إجمالية ١٤٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢.

وقال هشام عكاشة، رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصري، إن نتائج التقييم تعتبر بمثابة شهادة من مؤسسة دولية ذات ثقل ومصداقية كبيرة على المستوى الدولى على ريادة البنك فى مجال القروض المشتركة فى مصر وأفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط.

وأشار إلى أن هذا النجاح يأتى انعكاسا لحرص البنك على توفير الاحتياجات التمويلية اللازمة للمشروعات الكبرى من خلال قيام البنك الأهلى المصرى بترتيب وإدارة وتسويق صفقات القروض المشتركة ذات الجدارة الائتمانية والجدوى الاقتصادية المرتفعة التى تساهم فى خلق قيمة مضافة للاقتصاد المصرى ودفع عجلة التنمية.

كما جاءت هذه الصفقات لدعم خطط الدولة للنهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل البترول، والسياحة، والبنية التحتية، والصناعة، والزراعة والأسمدة والصناعات الغذائية، والتطوير العقاري، ومواد البناء، بحسب البيان.

وقال البنك إن ذلك يساهم بشكل إيجابى فى دعم التنمية الاقتصادية للبلاد وتوطين الصناعة وتقليل الاستيراد وزيادة معدلات التصدير، ومن ثم توفير المزيد من فرص العمل للشباب المصرى وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وأضاف أن ذلك النجاح يأتى على الرغم من التحديات الكبيرة التى شهدتها مصر والعالم خلال الفترات الأخيرة وتبعاتها على الاقتصاد المصرى والعالمي.

وأكد يحيى أبو الفتوح، نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصري، أن البنك يولى صفقات القروض المشتركة عناية فائقة، مستنداً فى ذلك إلى شبكة العلاقات القوية والمتنامية التى تربط البنك بالبنوك المحلية ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية التى تتوافر لديها الثقة فى قدرة البنك الأهلى على إتمام وإدارة الصفقات الكبرى بمهنية وحرفية عالية.

ويأتى ذلك بالإضافة إلى قاعدة رأسمالية ضخمة وقوية تسمح للبنك بتوفير التمويلات اللازمة والتى تتماشى مع احتياجات العملاء وطبيعة النشاط الاقتصادى لكل مشروع، وفقا لأبو الفتوح.

وأكد أن تلك النتائج تعد بمثابة حافز للعاملين على بذل المزيد من الجهد للحفاظ على تلك المكانة وتحقيق المزيد لدعم المشروعات الكبرى، مؤكدا أن هذا النجاح يأتى نتيجة لشبكة العلاقات القوية والشراكات الممتدة التى تربط البنك بالبنوك المحلية والعالمية وتتويجا للجهد المبذول من جانب المختصين بالبنك، واستكمالا لخططه التى تهدف إلى الحفاظ على مكانته الرائدة باعتباره أكبر البنوك العاملة فى مصر.

وقال شريف رياض، الرئيس التنفيذى للائتمان المصرفى للشركات والقروض المشتركة بالبنك الأهلي، إن هذا النجاح يدل على احترافية البنك وقدرته على ترتيب وإدارة القروض المشتركة فى مختلف القطاعات وتلبية الاحتياجات التمويلية للعديد من العملاء فى مختلف القطاعات الحيوية فى الاقتصاد المصري.

وتابع أن هذه الصفقات تؤكد على القدرة فى تحقيق التعاون المثمر بين كافة البنوك العاملة فى مصر وصلابة القطاع المصرفى واحترافية البنك وقدرته على ترتيب وإدارة القروض المشتركة فى مختلف القطاعات الاقتصادية، وتوفير السيولة النقدية لمختلف القطاعات الاقتصادية.

وأوضح رياض أن ذلك يعد تتويجا للجهود المبذولة جانب المختصين وفرق العمل بالبنك التى استطاعت بحرفية إبرام ٢٤ صفقة فى عدة قطاعات اقتصادية وذلك من خلال حلول تمويلية مختلفة ومتكاملة.

وأضاف أن هذه المكانة تأتى نتيجة لاهتمام البنك بتطوير العنصر البشرى الذى يعتبر الثروة الحقيقية للبنك ووضع الخطط التدريبية للعاملين على أحدث الأساليب فى تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية المتنوعة، بما يساهم فى تلبية احتياجات العملاء المتنوعة وبما يواكب التطور المتلاحق فى عالم الخدمات المصرفية.

بالتعاون مع «المعهد المصرفى»..

«بنك مصر» يطلق مبادرة لإعداد كوادر فى مجال تكنولوجيا المعلومات

وقع محمد الإتربي، رئيس مجلس إدارة بنك مصر، والدكتور عبد العزيز نصير، المدير التنفيذى للمعهد المصرفى المصري، مذكرة تفاهم لإطلاق مبادرة «تطوير رأس المال البشرى فى مجال تكنولوجيا المعلومات»، والتى تستهدف إمداد القطاع المصرفى بالكوادر المؤهلة المتخصصة فى مجال تكنولوجيا المعلومات.

جاء التوقيع، بحسب بيان من المعهد المصرفى ، بحضور نائبى رئيس مجلس إدارة البنك عاكف المغربى وحسام عبد الوهاب، ولفيف متميز من قيادات البنك والمعهد المصرفى المصري.

وتأتى هذه المبادرة من منطلق إيمان بنك مصر والمعهد المصرفى بأهمية مجال تكنولوجيا المعلومات والحد من المخاطر المتعلقة بهذا المجال ومن ثم أصبحت هناك ضرورة ملحة لإيجاد سُبل للوفاء بمُتطلبات القطاع المصرفى لتوفير كوادر للعمل بهذا المجال، وفقا للبيان.

كما تتسق هذه المبادرة مع مبادرة اتحاد بنوك مصر التى تهدف إلى تدريب شباب الخريجين فى تخصصات تكنولوجية متعددة.

وسيتيح المعهد المصرفى المصرى الفرصة للمتقدمين للدورة لتسجيل بياناتهم على منصة المبادرة والذى سيتم الإعلان عنه من خلال الموقع الالكترونى للمعهد المصرفى قريبًا.

وعند استيفاء شروط التسجيل واجتياز الاختبارات المؤهلة للبرنامج، يتم اختيار أفضل العناصر للانضمام للبرنامج التدريبى المكثف والذى تم تصميمه بعناية بالتعاون بين بنك مصر والمعهد لضمان جودة الخريجين وملائمتها لمتطلبات سوق العمل، بحسب البيان.

وقال محمد الإتربي، رئيس مجلس إدارة بنك مصر، إن البنك يولى أهمية كبرى لتطوير وتنمية الموارد البشرية إيمانا منه بأن تهيئة العوامل المساعدة لهم يمكنهم ويوفر لهم فرص التطور واكتساب مهارات المستقبل ويبنى أفضل المواهب التى يمكنها الحفاظ على قوة القطاع المصرفى المصرى من خلال قيادات مستنيرة.

وأضاف أن رسم وبناء المستقبل يشكل المهمة الأساسية للأجيال الشابة، ويولى بنك مصر أهمية قصوى لتطوير كوادره البشرية بشكل مستمر، حيث تم تطوير سياسات وبرامج التدريب إيمانا من البنك أن موظفيه هم أهم أصول المؤسسة.

ووصل عدد الموظفين الحاصلين على التدريب خلال عام ٢٠٢٢ إلى ١٧٦٠٠ موظف فى كافة المجالات المهنية والمهارية المطلوبة بإجمالى عدد ساعات تدريبية ٣٨٢٢٥٣ ساعة خلال العام

وقال الدكتور عبد العزيز نصير، المدير التنفيذى للمعهد المصرفى المصري، إن «إطلاق هذه المبادرة يُعد استكمالا لمجهودات ومبادرات المعهد المستمرة لتطوير المهارات الفنية والشخصية للشباب فى مختلف المجالات لمواكبة متطلبات القطاع المصرفى خاصة فى ظل التطور السريع الذى يشهده قطاع الأعمال بشكل عام والقطاع المصرفى بشكل خاص».

وأكد نصير أن هذه المبادرة تأتى على غرار برامج عدة يقدمها المعهد للشباب، مشيرا إلى برنامج التدريب من أجل التوظيف وأنشطة المعهد المختلفة لدعم رواد الأعمال ونشر التثقيف المالي.

30 مليون جنيه من «بنك مصر» لدعم مستشفى «57357»

أعلن بنك مصر بالتبرع بمبلغ ٣٠ مليون جنيه، لدعم مستشفى سرطان الأطفال «٥٧٣٥٧»، بحسب بيان من البنك .

وقال البنك إن هذا التبرع يأتى استجابة منه فى وقت تعانى فيه المستشفى من أزمة مالية نتيجة انخفاض التبرعات إلى جانب ارتفاع تكلفة العلاج وكافة المستلزمات الطبية.

وأضاف أن ذلك يأتى بعد أن قال مسئولون عن مستشفى ٥٧٣٥٧ إن الظروف الراهنة ستدفع المستشفى تقليل أعداد حالات الأطفال الجدد الذين يتم استقبالهم بالمستشفى خلال أقل من ٦ أشهر.

وأوضح البنك أن هذا التبرع يأتى إيمانًا منه بحق كل فرد فى الحصول على الرعاية الصحية اللائقة، وبأن مؤسسة مستشفى سرطان الأطفال – مصر ٥٧٣٥٧ صرح طبى عظيم نشأ بأيادٍ وعقول مصرية وتقدم خدمات العلاج الآمن والمجانى لغير القادرين بدون تمييز.

ووفقا ما أورده فى بيانه، قال البنك إنه وموظفيه يحرصون دائمًا على مشاركة ودعم الأطفال من أبطال مستشفى ٥٧٣٥٧ محاربى مرض السرطان لرفع الروح المعنوية لهم والمساهمة فى استكمال علاجهم.

وأضاف أن هذا التبرع يأتى استمرارا لدور بنك مصر فى الوقوف بجانب هذا الصرح الطبي؛ حيث حرص البنك على دعم المستشفى وذلك من خلال المساهمة فى تكاليف الأدوية اللازمة لعلاج الأطفال.

ووصل حجم إنفاق بنك مصر فى مجال التنمية المجتمعية إلى ما يزيد عن ٥ مليارات جنيها خلال الأعوام الخمسة الأخيرة، وفقا للبيان.

CIB يطرح شهادة بفائدة 22.5% بأجل عام ونصف

أعلن البنك التجارى الدولى CIB مصر طرح شهادة ادخار جديدة مرتفعة العائد أجل ١٨ شهرا (سنة ونصف) بعائد ثابت بالجنيه المصرى بسعر فائدة مرتفع يصل إلى ٢٢,٥٪.

وبحسب موقع البنك الإلكترونى اليوم الثلاثاء، تصرف الشهادة الجديدة فائدة سنوية ٢٠٪ بدورية صرف العائد شهريا، و٢٢,٥٪ يصرف عائدها عند نهاية استحقاق الشهادة حسب رغبة العميل.

وسمح البنك شراء الشهادة من أول ١٠٠ ألف جنيه كحد أدنى ثم مضاعفات الألف جنيه.

ويتيح البنك بيع الشهادة للعملاء من خلال ٣ طرق وهى الفروع التابعة له والمنتشرة على مستوى الجمهورية، وخدمة الإنترنت البنكي، ومحفظة الهاتف المحمول لإتاحة مرونة شرائها.

وجاء قرار بنك CIBبطرح شهادة مرتفعة العائد فى أول تحرك على مستوى كافة البنوك الخاصة بعد طرح شهادة أجل سنة واحدة بفائدة تصل ٢٥٪ فى بنكى الأهلى ومصر بداية من الأربعاء الماضي.

قيم التداول تتجاوز تريليون جنيه..

«ريمونتادا البورصة» تهزم الحرب الروسية فى 2022

رحلة تعافى ناجحة من الخسائر إلى مكاسب تبلغ ٢٠٠ مليار جنيه

إعداد – أحمد عبدالمنعم و حنان محمد:

حملت الشهور الأخيرة من ٢٠٢٢، أنباء سعيدة لمستثمرى البورصة المصرية مع تزايد جهود الدولة للتعامل مع الأزمة الاقتصادية والتغييرات التى شهدتها قيادات سوق المال والتى أدت لتعافى كبير للمؤشرات.

وعانت البورصة المصرية طوال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢٢، تأثرا باندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية فى مارس ٢٠٢٢، وفقد خلالها مؤشر البورصة المصرية أكثر من ٣٥٠٠ نقطة ورأسمالها لنحو ١٨٠ مليار جنيه.

إلا أنها تعافت بداية من مطلع شهر أغسطس تزامنا مع التغييرات فى قيادات سوق المال والتفاؤل الذى ساد بين أوساط المستثمرين واتجاه الحكومة لتعويم الجنيه، لتبدأ البورصة رحلة ناجحة من التعافى عوضت فيها كل خسائرها، بل تحولت الخسائر إلى مكاسب اقتربت من ٢٠٠ مليار جنيه ليلامس رأس المال السوقى للبورصة فى منتصف ديسمبر مستوى التريليون جنيه لأول مرة منذ أبريل ٢٠١٨.

٢٢٪ارتفاعًا فى المؤشر الرئيسي

وأنهى المؤشر الرئيسى للبورصة المصرية آخر جلسات ٢٠٢٢ عند مستوى ١٤٥٩٨ نقطة بارتفاع ٢٧٠٠ نقطة بصعود حوالى ٢٢٪ .

وصعد المؤشر الرئيسى للبورصة بنسبة ٦٩٪، فى نهاية عام ٢٠٢٢ مقارنةً بأقل نقطة للمؤشر فى ٥ يوليو عام ٢٠٢٢، وسجل ادنى مستوى ٨٦١٦ نقطة فى جلسة يوم ٥ يوليو ٢٠٢٢ وسجل أعلى ارتفاع سنوى جلسة يوم ١٥ ديسمبر ليسجل ١٥٥٩٥ نقطة.

«إيجى اكس ٧٠»

كما ارتفع مؤشر الشركات الصغيرة والمتوسطة «إيجى إكس ٧٠ متساوى الأوزان» بنسبة ٢٧,٢٦٪ خلال عام ٢٠٢٢، وحقق أعلى مستوى عند ٢٩٤٤ نقطة خلال جلسة ١٥ ديسمبر ٢٠٢٢، حيث كان قد حقق أدنى مستوى له عند ١٦٥٥ نقطة خلال جلسة يوم ٥ يوليو ٢٠٢٢ وفى أولى جلسات التداول ٢٠٢٢ سجل ٢٢٤٣ نقطة وفى آخر جلسات التداول٢٨٠١ نقطة .

إيجى اكس ٥٠

صعد مؤشر «إيجى إكس ٥٠» بنسبة ارتفاع ٢٤,٣٩٪ ليغلق عند مستوى ٢٦٠٩ نقطة.

«إيجى إكس ١٠٠»

وصعد مؤشر «إيجى إكس ١٠٠ متساوى الأوزان» بنسبة ٢٧,٣٥٪ ليغلق عند مستوى ٤١٤٥ نقطة.

أبرز القطاعات الصاعدة خلال عام ٢٠٢٢

صعد قطاع الموارد الأساسية بقياده سهم أبوقير للأسمدة بنسبه ١٠٠٪ من قيمته فى بداية العام ويليه قطاع البنوك ثم قطاع الأغذية.

أهم الأحداث والاستحواذات فى عام ٢٠٢٢

استحواذ الصندوق السيادى الإماراتى على حصص فى شركات مصرية قائمة بقيمه ١,٩ مليار دولار، ويليها الصندوق السيادى السعودى على خمس شركات قائمه بقيمه ١,٣ مليار دولار وجارى الاستحواذات على حصص اخرى يتم دراستها لاستكمال قيمه ١٠ مليار دولار .

أما من أبرز الصفقات التى فشلت هو استحواذ شركه سوديك التى تمتلكها الدار العقارية على شركه مدينه نصر بقيمة سعر السهم من ٣,٢ إلى ٣,٤ جنيه .

وخلال العام أعلنت معظم شركات المقيدة تحقيق أرباح عوائد كبيره لم تحدث من قبل .

أهم الإجراءات خلال عام ٢٠٢٢

عدم إيقاف الأكواد أو الشركات عن التداول والتعامل بإيقاف الأنشطة المتخصصة للتداول للعملاء التى ثبت عليهم مخالفات خاصة بعمليات القيد والتداول.

وقررت الحكومة المصرية خلال عام ٢٠٢٢ تعويم الجنيه خلال شهر مارس بقيمة ١٥٪ وفى ٢٧ أكتوبر ووصل سعر الدولار من ١٩ جنيه إلى ٢٥ جنيه

ورفع أسعار الفائدة أربع مرات بقيمه ٨٠٠ نقطه أساس لمواجهه آثار التضخم الذى ارتفع ٢١,٥٨ ٪.

١٧٥ ألف مستثمر جديد بنمو ٢٠٢٪

شهد عام ٢٠٢٢، تسجيل رقم قياسى جديد للبورصة المصرية فى تسجيل المستثمرين الجدد، بعدد بلغ ١٧٥ ألف مستثمر جديد مقابل ٥٨ ألف مستثمر فى ٢٠٢١ بزيادة نسبتها ٢٠٢ فى المائة، ليرتفع إجمالى أعداد المستثمرين بالسوق إلى ٥٢٦ ألف مستثمر.

واستحوذ الأفراد على ٩٨ فى المائة من إجمالى عدد المستثمرين الجدد بينهم ٩٧ فى المائة مصريين و٢ فى المائة أجانب و١ فى المائة عرب، فيما بلغت نسبة المؤسسات والصناديق الجدد بالبورصة ٢ فى المائة.

زيادة رؤوس أموال الشركات ٣٠,٢ مليار جنيه

حققت البورصة المصرية خلال عام ٢٠٢٢، زيادات رؤوس الأموال التى شهدتها البورصة المصرية خلال العام الماضى ٢٠٢٢، بلغت ٣٠,٢ مليار جنيه، سواء التى تمت فى صورة زيادات نقدية عن طريق الاكتتابات أو من خلال التوزيعات المجانية للأسهم للشركات، وذلك مقابل ١٨,٤ مليار جنيه فى ٢٠٢١ بزيادة نسبتها ٦٤٪.

٧,٨٦ مليار جنيه زيادات نقدية

بلغت الزيادات النقدية فى ٢٠٢٢ ، ٧,٨٦ مليار جنيه مقابل ٢,٣١ مليار جنيه فى ٢٠٢١، فى حين بلغت الزيادات المجانية ٢٢ر٣٤ مليار جنيه مقابل ١٠ر١٦ مليار جنيه فى ٢٠٢١.

ووزعت الشركات أرباحا نقدية خلال العام الماضى ٢٠٢٢، بلغت ٣٦,٣ مليار جنيه بزيادة نسبتها ١٠٨٪ مقارنة مع ١٧,٥ مليار جنيه التى تم توزيعها فى ٢٠٢١.

قيد سندات خزانة بـ ٣٣١ مليار جنيه

ارتفع عدد الشركات المقيدة بالبورصة خلال العام الماضى ٢٠٢٢، ليصل إلى ٢٤٢ شركة، مقارنة مع ٢٣٧ شركة فى ٢٠٢١، بالإضافة إلى قيد سندات خزانة بقيمة ٣٣١,٥ مليار جنيه.

وبلغ عدد الشركات المقيدة بالسوق الرئيسى بنهاية العام ٢١٥ شركة، فيما إرتفع عدد شركات سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة بورصة النيل إلى ٢٧ شركة.

صدارة الأسواق العربية

تصدرت البورصة المصرية خلال عام ٢٠٢٢، أداء البورصات العربية فى مؤشر مورجان ستانلي، حيث زاد مؤشر مورجان ستانلي-مصر بنسبة ٢٦,٢٪، كما قفز المؤشر الرئيسى للبورصة المصرية إيجى اكس ٣٠ بنسبة ٢٢,٢٪ مسجلا ١٤٥٩٨,٥٣ نقطة، كما ارتفع مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة إيجى اكس ٧٠ بنسبة ٢٧,٣٪ لينهى العام عند مستوى ٢٨٠١,٩٣ نقطة، وزاد مؤشر /إيجى اكس ١٠٠ الأوسع نطاقا بنحو ٢٧,٣٪ منهيا عام ٢٠٢٢ عند مستوى ٤١٤٥,٥ نقطة.

ارتفاع معظم المؤشرات القطاعية

وارتفعت أغلب المؤشرات القطاعية للبورصة المصرية حيث سجل قطاع«خدمات النقل والشحن» اعلى ارتفاع بنسبة ٧٠,٣٪ تلاه قطاع«الموارد الأساسية» بنسبة ٦٥,١٪ وفى المرتبة الثالثة قطاع«تجارة وموزعون» بنسبة ٤٧,٢٪،تلاه قطاع « منسوجات وسلع معمرة » بنسبة ٣٧,١٪.

وفى المرتبة الخامسة قطاع«مواد البناء» بنسبة ٣٦,٨٪ تلاه قطاع«أغذية ومشروبات وتبغ» بنسبة ٢٨,٧٪ ثم قطاع« سياحة وترفيه» بنسبة ٢٨٪،ثم «البنوك» بنسبة ٢٢٪فيما تراجع قطاع «رعاية صحية وأدوية» بنسبة ٢,٤٪.

مستويات قياسية لقيم التداولات لأول مرة فى تاريخ البورصة

أعلن رئيس البورصة المصرية رامى الدكانى أن قيم تداولات البورصة خلال العام الماضى ٢٠٢٢، سجلت مستويات قياسية، حيث تجاوزت تريليون جنيه لأول مرة فى تاريخها.

وقال الدكانى خلال مؤتمر حصاد البورصة، إن العام الماضى شهد تسجيل قيد تداول إجمالية بلغت تريلونا و٩٤ مليار جنيه، كما شهد العام تسجيل أكبر عدد عمليات خلال يوم واحد فى تاريخ البورصة المصرية بعدد بلغ ١٠٩ آلاف عملية.

وشهد رأس المال السوقى لأسهم الشركات المقيدة بالبورصة زيادة كبيرة خلال ٢٠٢٢ ليصل لأعلى مستوى فى تاريخه مع نهاية كل عام ليصل إلى ٩٦١ مليار جنيه بما يمثل ١٢ر٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى بعدما سجل زيادة قدرها ١٩٥,٧ مليار جنيه عن عام ٢٠٢١، فيما بلغ إجمالى عدد العمليات المنفذة خلال ٢٠٢٢ لتبلغ ١١ مليون عملية مقابل ٤ر١١ مليون عملية فى ٢٠٢١.

وارتفعت نسبة تعاملات غير المصريين على الأسهم المقيدة بالبورصة المصرية خلال العام الماضى ٢٠٢٢، بنسبة ١٠٪ لتصل إلى ٣١٪ منها (٢٢٪ عرب و٩٪أجانب) مقابل ٢١ ٪ فى ٢٠٢١ منها (١٠٪ عرب و١١٪ أجانب).

وإرتفع صافى تداولات المؤسسات المصرية بدون صفقات خلال ٢٠٢٢ لتبلغ ٧ر٢٢ مليار جنيه مقارنة بنحو ٤ر٤ مليار جنيه فى ٢٠٢١ ، كما إرتفعت نسبة مساهمة المؤسسات من اجمالى التداولات على الأسهم المقيدة لتبلغ ٤٧ ٪ فى ٢٠٢٢ مقارنة بنحو٣٢٪ فى ٢٠٢١.

وتصدرت البورصة المصرية أداء البورصات العربية فى مؤشر مورجان ستانلي، حيث زاد مؤشر مورجان ستانلي-مصر بنسبة ٢٦,٢ فى المائة ، كما قفز المؤشر الرئيسى للبورصة المصرية /إيجى اكس ٣٠/ بنسبة ٢ر٢٢٪ مسجلا ١٤٥٩٨,٥٣ نقطة، كما إرتفع مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة/إيجى اكس ٧٠/بنسبة ٣ر٢٧٪ لينهى العام عند مستوى ٢٨٠١,٩٣ نقطة، وزاد مؤشر /إيجى اكس ١٠٠/الأوسع نطاقا بنحو ٣ر٢٧٪ منهيا عام ٢٠٢٢ عند مستوى ٤١٤٥,٥ نقطة.

وارتفعت أغلب المؤشرات القطاعية للبورصة المصرية حيث سجل قطاع«خدمات النقل والشحن» اعلى ارتفاع بنسبة ٣ر٧٠٪ تلاه قطاع«الموارد الأساسية» بنسبة ١ر٦٥٪ وفى المرتبة الثالثة قطاع«تجارة وموزعون» بنسبة ٢ر٤٧٪،تلاه قطاع « منسوجات وسلع معمرة » بنسبة ١ر٣٧٪.

وفى المرتبة الخامسة قطاع«مواد البناء» بنسبة ٨ر٣٦٪ تلاه قطاع«أغذية ومشروبات وتبغ» بنسبة ٧ر٢٨٪ ثم قطاع« سياحة وترفيه» بنسبة ٢٨٪،ثم «البنوك» بنسبة ٢ر٢٢٪فيما تراجع قطاع «رعاية صحية وأدوية» بنسبة ٢ر٤٪.

التوافق مع «الرقابة المالية» يساهم فى الارتقاء بأداء البورصة

أكد رامى الدكانى رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية، أن الثلث الأخير من العام الماضى ٢٠٢٢، شهد بداية مرحلة جديدة للتعاون بين مؤسستى البورصة المصرية وهيئة الرقابة المالية، وهو ما ساهم فى الارتقاء بأداء البورصة ومؤشراتها وأحجام التداول بها والزيادة المطردة تعاملات المؤسسات وصناديق الاستثمار.

وقال الدكانى فى مؤتمر حصاد البورصة المصرية فى ٢٠٢٢، إنه تم اتخاذ العديد من الإجراءات الإيجابية التى انعكست إيجابيا على سوق المال نتيجة التنسيق والتعاون بين الجهتين منها استخدام العديد من الآليات لضبط أداء البورصة، مثل آلية التنفيذ العكسى بدلا من إلغاء العمليات.

وأضاف أن تم اعتماد قواعد تسوية العمليات المنفذة على سندات الشركات ما ساهم فى تنشيط السوق الثانوى لسندات الشركات، وتعديل قواعد القيد والإفصاح ما سمح بالقيد المؤقت للشركات فضلا عن تعديل آليات الشراء بالهامش، كما توسعت البورصة المصرية فى فرض الرقابة على السوق بهدف حماية المستثمرين وحظر الأنشطة غير المشروعة.

وأشار إلى أن البورصة كثفت جهودها خلال العام الماضى ٢٠٢٢، لتدريب موظفى الرقابة على التداول، وكشف وتتبع عمليات الاحتيال بشكل لحظى من خلال الاستعانة بأنظمة شاملة ومتطورة للرقابة على التداول، بجانب التقييم المستمر لمديرى مخاطر شركات الوساطة بالبورصة.

وأوضح أن إدارة البورصة عملت على تشجيع الشركات المقيدة لزيادة معدلات الإفصاح عن طريق تقارير استدامة دورية وفقا للمعايير الدولية، كما أطلقت البورصة العديد من المبادرات لتعزيز جهود الوعى ونشر الثقافة المالية بين مختلف الفئات خاصة الشباب من خلال برامج تدريبية لطلاب الجامعات والمدارس ومن خلال مختلف آليات التواصل.

ولفت الدكانى إلى أن إدارة البورصة وقعت مذكرات تعاون مع عدد من الجامعات لتعزيز جهود نشر الثقافة المالية، كما شاركت بجناح كامل فى معرض القاهرة الدولى للكتاب ضمن إستراتيجية رفع الوعى بالاستثمار فى سوق المال، كما أطلقت سلسلة تعليمية عن البورصة للأطفال وذوى القدرات الخاصة.

مؤشر جديد يتوافق مع «الشريعة الإسلامية»

أعلن رئيس البورصة المصرية رامى الدكانى، عن دراسة البورصة لاستحداث مؤشر جديد يتوافق مع الشريعة الإسلامية وذلك لمخاطبة المستثمرين والصناديق الاستثمارية التى تهتم بالاستثمار فى ادوات مالية متوافقةمع الشريعة الإسلامية.

وأضاف فى مؤتمر حصاد ٢٠٢٢، أنه فى إطار استراتيجية البورصة لطرح منتجات تتلاءم مع احتياجات السوق فإنه جارٍ دراسة إلغاء بعض المؤشرات و أخرى يجب إعادة هيكلتها وذلك لاعطاء صورة حقيقة عن السوق.

من جانب آخر، قال الدكاني، إن البورصة تستهدف اطلاق بورصة المشتقات المالية خلال النصف الثانى من العام الحالى مشيرا إلى أن الهيئة العامة للرقابة المالية أنشأت الاطار التنظيمى وجارٍ العمل إنشاء مركز مقاصة مركزى للتسهيل ورقابة تداول المشتقات المالية.

وأضاف أنه سيتم البدء فى التداول على المؤشر الرئيسى للبورصة ومؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة على ان يتم التداول على الأسهم فى مرحلة لاحقة.

وحول ربط البورصة المصرية مع بورصات الخليج قال الدكانى إن أى عملية ربط سينتج عنها تدفقات مالية والتى ستتيح للمستثمر التداول فى الأسواق الاخرى بشكل مباشر فى لافتا إلى أنه تم اطلاق منصة "تبادل" لربط الاسواق الخليجية مع بعضها حيث تم ربط بورصتى البحرين وابو ظبى منوها بأنه لابد من مراعات توقيت الانضمام والربط.

٢١ شركة حكومية تقف على أعتاب سوق المال فى ٢٠٢٢

قال رئيس البورصة المصرية رامى الدكانى إن أكثر من ٢١ شركة حكومية مرشحة لقيد وطرح أسهمها أو طرح حصص إضافية من أسهمها بالبورصة خلال العام الجديد ٢٠٢٣.

وأضاف الدكانى فى مؤتمر حصاد ٢٠٢٢، أن الشركات المتوقع قيدها وطرح أسهمها يصل عددها إلى ٨ شركات هى ، بنك الإسكندرية، مصر للتأمين ، إنبى للبترول، أسيوط لتكرير البترول، الشرق الأوسط لتكرير البترول-ميدور المصرية لانتاج الايثلين ومشتقاته ايثيدكو، الوادى للصناعات الفوسفاتية والأسمدة والشركة المصرية ميثانكس لإنتاج الميثانول.

وبالنسبة للشركات المقيدة بالفعل بالبورصة ومرشحة لطرح حصص إضافية منها، فأوضح رئيس البورصة أن عددها يصل إلى ٩ شركات وتتمثل فى، الإسكندرية للزيوت المعدنية- أموك، بنك الإسكان والتعمير، إى فاينانس للإستثمارات المالية والرقمية، مدينة نصر للإسكان، مصر الجديدة للإسكان، مصر للألومنيوم، سيدى كرير للبتروكيماويات، أبوقير للأسكدة والإسكندرية لتداول الحاويات.

ولفت رامى الدكانى رئيس البورصة إلى أن هناك ٤ شركات جاهز بالفعل للطرح مباشرة دون الإنتظار لأى عمليات تخارج خاصة قبل الطرح، هي، بنك القاهرة، مصر لتأمينات الحياة، شركة الحفر المصرية، والشركة المصرية لإنتاج الألكيل والبنزين الخطي.

وأشار رئيس البورصة إلى أن ذلك بناء على ما تم إعلانه فى برنامج طروحات الشركات الحكومية الذى بدأ فى ٢٠١٧، ولم يتم تحقيق إلا نسبة ضئيلة منه، لافتا إلى أن الطروحات الجديدة ستؤدى إلى زيادة معدلات السيولة وجاذبية السوق المصرى للمستثمرين الأجانب.

وأكد على أن طرح شركات جديدة بالبورصة سيعمل أيضا على تحقيق أكبر قدر من الإستقرار للسوق والحد من تقلبات الأسعار الذى يعانى فى الوقت الحالى من سيطرة عدد محدود من الأسهم، مشيرا إلى أن إدارة البورصة تعمل على استراتيجية للترويج بهدف جذب شركات جديدة والعمل على زيادة التداول عن طريق تحفيز جانب الطلب.

من «سقطة منة زكى» حتى «مخدرات منة شلبى».. وشيرين الأبرز..

فضائح 2022 تطفئ نجوم الصف الأول

سها يحيى

«٢٠٢٢».. انتهى عامًا مليئًا بالأزمات التى سقط فيها عدد من الفنانين، ليكونوا حديث رواد مواقع التواصل الاجتماعى طوال العام، وسط تنوع الأزمات ما بين الإدمان والطلاق والاختفاء، وصولًا إلى حيازة المخدرات.

واحتلت الفنانة شيرين الصدارة فى الأزمات على مدار العام، حيث أثارت الجدل بعدة أزمات وكان اسمها الأكثر تداولًا سواء على مؤشرات بحث جوجل أو مواقع التواصل الاجتماعى «فيس بوك وتويتر».

شيرين من الإدمان للطلاق

على مدار عام ٢٠٢٢، أثارت الفنانة شيرين عبد الوهاب جدلًا واسعًا بعد انفصالها عن الفنان حسام حبيب، وصدمتها للجمهور فيما بعد، حيث ظهرت فى إحدى الحفلات حليقة الرأس.

وظهرت شيرين فى عدة برامج تليفزيونية لتهاجم حسام حبيب، وتكشف مدى سوء معاملته معها خلال فترة زواجهما، وتأكيدها على عدم العودة إليه مرة أخرى.

كذلك أثارت شيرين حالة من الجدل بعدما قام شقيقها بوضعها فى مستشفى لعلاج الإدمان، واتهمت شيرين فى محضر رسمى شقيقها بالاعتداء عليها بالضرب وإجباره لها على الاحتجاز بأحد المستشفيات عنوة، ليخرج شقيقها عن صمته ويكشف هو ووالدتها أنها تتعاطى المخدرات مع طليقها «حبيب».

وبعد مكوث شيرين ٢١ يومًا فى المستشفى أعلن محامى شيرين أنها غادرت المستشفى بعد تحسن حالتها الصحية، لتفاجئ شيرين جمهورها بعودتها إلى حسام حبيب فى مقطع فيديو تم عرضه على برنامج «الحكاية مع عمرو أديب»، لتتحول حالة التعاطف مع شيرين إلى هجوم عليها.

منى زكى وأزمة «أصحاب ولا أعز»

وبدأ عام ٢٠٢٢ بهجوم شديد على الفنانة منى زكى استمر إلى اليوم، بسبب مشاركتها فى فيلم «أصحاب ولا أعز»، الذى عُرض على منصة «نتفليكس»، حيث جسدت منى زكى دور شخصية «مريم» التى تعيش مع زوجها فى لبنان

وظهرت منى زكى فى أحد المشاهد وهى تخلع ملابسها الداخلية قبل خروجها من المنزل للقاء أصدقائها، وبسبب هذا المشهد تعرضت منى زكى إلى هجوم شديد وتغيرت نظرة عدد كبير من الجمهور لها.

وأصبحت منى زكى «تريند» على مواقع التواصل الاجتماعى لفترة طويلة بسبب مشاركتها فى هذا الفيلم، بالإضافة إلى الحديث عنها فى عدد من المقالات والبرامج التليفزيونية التى اختلفت الآراء فيها ما بين الهجوم والدفاع عن دورها.

لغز اختفاء آمال ماهر

وأثارت الفنانة آمال ماهر قلق جمهورها بعد اختفائها لفترة خاصة بعد تداول أنباء عن احتجازها فى أحد السجون وتعرضها لتعذيب على يد أحد الشخصيات الشهيرة، الأمر الذى دفع رواد مواقع التواصل الاجتماعى إلى تدشين هاشتاج «آمال ماهر فين؟».

وتصدر الهاشتاج مواقع التواصل الاجتماعى لفترة طويلة وسط تساؤلات الجمهور حول سبب اختفاء آمال ماهر، ومطالب بظهورها فى بث مباشر للاطمئنان عليها.

وخرجت آمال ماهر بعد أيام لتطمئن جمهورها أنها بخير، من خلال مقطع فيديو قالت فيه، «جمهورى وأهلى أنا بخير الحمد لله، حبيت أطمنكم عليا، معلش الفترة اللى فاتت مكنتش قادرة أكون متواجدة معاكم، كان عندى كورونا بس الحمد لله اتعافيت وحبيت إنى أطمنكم عليا».

حملة الإسكندرية ضد «محمد رمضان»

وأثار الفنان محمد رمضان حالة من الجدل لعدة أيام على مواقع التواصل الاجتماعى، بعد انتشار حملات ضده تطالب بإلغاء حفل كان مقرر أن يقيمه فى ٧ أكتوبر الماضي.

وانتشرت دعوات على مواقع التواصل الاجتماعى وصفحات خاصة بمحافظة الإسكندرية تطالب بإلغاء حفل محمد رمضان، وأطلقت هذه الصفحات هاشتاج «الإسكندرية لا ترحب بك»، و«غير مرحب بك فى بلد الفن وسيد درويش»، مع صور دعاية حفل رمضان وعليها علامة خطأ باللون الأحمر.

وبعد حملة الهجوم على رمضان انتشرت أنباء عن إلغاء حفله الغنائى بالإسكندرية، وكان رد رمضان أنه توجه إلى محافظة الإسكندرية، وتواجد داخل سيارته وسط حشد منظم من جمهور له على الدراجات النارية، الذين قاموا بالإحاطة بسيارته أثناء سيرها فى الشوارع، وهتفوا «بنحبك يا أسطورة».

وفى النهاية تم إلغاء حفلة محمد رمضان فى عروس البحر المتوسط بسبب تلك الحملات.

حبس منة شلبي

وفى ٢٥ نوفمبر الماضي، ألقت الشرطة القبض على الفنانة منة شلبى فى مطار القاهرة، خلال عودتها من الخارج بتهمة حيازتها مواد مخدرة، وأمرت النيابة العامة إخلاء سبيلها مقابل تسديد مبلغ ٥٠ ألف جنيه.

وقررت النيابة إحالة منة شلبى للمحاكمة الجنائية، وفى أولى جلسات محاكمة منة شلبى فى ٥ يناير الماضى قضت محكمة جنايات القاهرة بمعاقبتها بالسجن عام مع وقف التنفيذ وغرامة ١٠ آلاف جنيه، لاتهامها بإحراز جوهر الحشيش المخدر بقصد التعاطي.

وتصدرت منة شلبى مواقع التواصل الاجتماعى فترة طويلة منذ القبض عليها وحتى الحكم بحبسها، وتباينت التعليقات ما بين الهجوم عليها والتعاطف معها.

AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

15-1-2023
NO.273

www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia

الأسوأ إنتاجيًا و٢٤ فيلما فقط..

«سينما أونطة» فى سنة كاملة

ليلى أنور

كشفت أرقام السينما المصرية عن أزمة كبيرة مع انتهاء عام ٢٠٢٢، إذ أنتج ٢٤ فيلماً فقط، وبعضها لم يحقق إيرادات تُذكر فى دور العرض رغم الارتفاع التاريخى فى أسعار التذاكر الذى تزامن مع ارتفاع التضخم، إضافة إلى عدم ترشيح فيلم مصرى للمنافسة فى مسابقة الأوسكار وتوقف مهرجان الجونة هذا العام.

وقدم صناع السينما خلال هذا العام عددًا من الأفلام السينمائية المتنوعة بين الكوميدى والأكشن والرومانسية، بينهم أفلام نالت نجاحًا كبيرًا على رأسهم «كيرة والجن»، بينما سحبت أخرى من شباك التذاكر السينما لحصولها على أقل إيرادات.

وخلال هذا التقرير نرصد بالأرقام بعض إيرادات السينما المصرية خلال عام ٢٠٢٢:

«كيرة والجن»

عرض الفيلم يوم ٣٠ يونيو قبل انطلاق عيد الأضحى بأيام، محققا إجمالى إيرادات تجاوزت ١١٧ مليون جنيه، وهو بطولة كريم عبد العزيز، أحمد عز، هند صبرى وسيد رجب، أحمد مالك، على قاسم، هدى المفتي، محمد عبد العظيم، عارفة عبد الرسول، تامر نبيل، وعدد كبير من الفنانين ضيوف الشرف، واستطاع الفيلم تحقيق أعلى إيرادات فى تاريخ السينما المصرية متخطياً فيلم الفيلم الأزرق الذى كان قد حقق إيرادات بلغت ١٠٤ ملايين جنيه فى عام ٢٠١٩.

« بحبك»

عرض فيلم «بحبك» يوم ٧ يوليو ونافس فى موسم عيد الأضحى، وحقق الفيلم إيرادات بلغت ٥٢ مليونا و٦٢٩ ألف جنيه، من بطولة وتأليف وإخراج تامر حسني، وشاركه البطولة هنا الزاهد وحمدى الميرغنى ومدحت تيخة وهدى المفتي، أحمد عزمي، وآخرون.

«واحد تاني»

عرض الفيلم يوم ٢ مايو، ونافس فى موسم عيد الفطر السينمائى وحقق الفيلم إجمالى إيرادات، اقتربت من ٦٤ مليون جنيه، وهو بطولة أحمد حلمى، روبى، نسرين أمين، عمرو عبد الجليل، سيد رجب، أحمد مالك، نور إيهاب وعدد آخر من الفنانين، ومشاركة عدد من ضيوف الشرف منهم عمرو وهبة، من تأليف هيثم دبور، وإخراج محمد شاكر خضير، وإنتاج شركات سينرجى فيلمز، وماجيك بين وأفلام مصر العالمية وأوسكار.

«عمهم»

عرض الفيلم يوم ٧ يوليو للمنافسة فى موسم عيد الأضحى السينمائي، وحقق الفيلم إيرادات بلغت ٥٦ مليونا و٦٨٢ ألف جنيه، وهو بطولة محمد إمام محمد سلام، هدى المفتى، سيد رجب، باسم سمرة، رياض الخولى، محمد ثروت، محمد لطفى، الشحات مبروك وعدد آخر من الفنانين، وتأليف وسام صبرى، وإخراج حسين المنباوى.

«الجريمة»

انطلق الفيلم يوم ٥ يناير محققا إيرادات بلغت ٣٣ مليونا و٣٩٧ ألف جنيه، وهو بطولة أحمد عز، منة شلبي، ماجد الكدواني، سيد رجب، رياض الخولى، محمد الشرنوبى، ميرنا نور الدين، حجاج عبد العظيم، محمد أبو داود، وعدد آخر من الفنانين، وإخراج وتأليف شريف عرفة، وشارك فى كتابة السيناريو والحوار أمين جمال، محمد محرز.

«حامل اللقب»

عرض الفيلم يوم ٢ فبراير وحقق الفيلم ٩ ملايين و٩١٠ آلاف جنيه، وهو بطولة هشام ماجد، دينا الشربينى، محمد سلام، أحمد فتحي، ليلى عز العرب، وعدد من ضيوف الشرف منهم محمد ثروت ومحمد كيلاني، وتأليف إيهاب بليبل، وإخراج هشام فتحى.

«تسليم أهالي»

عرض الفيلم فى السينمات يوم ٣ أغسطس محققًا إجمالى إيرادات بلغت ٣٠ مليونا و٢٥٦ ألف جنيه، وهو بطولة دنيا سمير غانم، هشام ماجد وبيومى فؤاد ودلال عبد العزيز، وعدد من ضيوف الشرف منهم محمد ممدوح، شيكو، لوسي، أحمد فتحي، ومن تأليف شريف نجيب، وإخراج خالد الحلفاوى من إنتاج شركتى سينرجى وروزناما.

«من أجل زيكو»

عرض الفيلم يوم ٥ يناير للمنافسة فى موسم إجازة منتصف العام الدراسي، محققا ٢٧ مليوناً و٣٧٦ ألف جنيه، وهو بطولة شلبى، كريم محمود عبد العزيز، ومحمد محمود، ومحمود حافظ، وضيوف الشرف شيكو وإسعاد يونس، وتأليف مصطفى حمدى وإخراج بيتر ميمي.

وجاءت قائمة بعض الأفلام الأقل إيرادًا فى ٢٠٢٢:

«خرجوا ولم يعودوا»

فيلم خرجوا ولم يعودوا من إخراج أيمن خطاب، وبطولة ويزو ومصطفى أبو سريع، واستمر فى السينمات لمدة أسبوع واحد فقط، ولم يحقق سوى ٦٠ ألف جنيه.

«لعبة شيطان»

لم يستمر فيلم «لعبة شيطان» بطولة باسم سمرة سوى أسبوعين فى دور العرض محققا ١٧٠ آلاف جنيه، وفقا للبيانات الصادرة عن شركة «دولار فيلم» للتوزيع، حيث بدأ عرض الفيلم يوم ٢٦ يناير٢٠٢٢، ضمن قائمة أفلام إجازة منتصف العام الدراسي.

«معالى ماما»

فيلم «معالى ماما» حقق إجمالى إيرادات ٢٠٥ آلاف جنيه خلال أسبوعين فقط فى السينمات، والذى انطلق فى دور العرض السينمائية المختلفة يوم ٩ فبراير، من بطولة الفنانة بشرى ومحمود الليثى ونور إيهاب، وسليم الترك الشهير بسولى، والطفل ياسين نجل الفنانة الراحلة غنوة شقيقة أنغام.

«حظك اليوم»

انطلق فيلم «حظك اليوم» فى دور العرض يوم ١٢ أكتوبر، محققا إيرادات بلغت ٣٦٠ ألف جنيه، من بطولة كريم قاسم، هدى المفتى وضيوف الشرف نجلاء بدر، بسنت شوقى وآخرين.

«فارس»

عرض الفيلم يوم ١٨ مايو وحقق إيرادات ضعيفة بلغت ٧٥٠ ألف جنيه، على مدار ٦ أسابيع، من بطولة أحمد زاهر، حسين فهمي، إيمان العاصي، نهال عنبر، أحمد صفوت، ملك أحمد زاهر، وعابد عنانى، واللبنانية باميلا الكيك، رنا رئيس، نهال عنبر، وضيف الشرف صلاح عبد الله، وتدور أحداث الفيلم فى اطار اجتماعى أكشن تشويقى، تأليف حسام موسى، وإخراج رؤوف عبد العزيز، وتدور أحداثه فى إطار أكشن.

«شاهد» تستقطب ملايين المشاهدين وتهز عرش «الفضائيات» فى ٢٠٢٢..

«المنصات» تسحب البساط

كريمة سلام

يمثل انتشار المسلسلات القصيرة متعددة المواسم أفضل ما حدث للدراما المصرية خلال آخر عامين، إذ استمر تقديم المسلسلات ذات الثلاثين حلقة لعقود، كما طغى الطابع التركى على بعض الأعمال التى فاقت الستين حلقة، لتتصدر مؤخرًا الدراما القصيرة ودراما الحكايات المتعددة داخل العمل الواحد فوق المسلسلات الطويلة التى بات الجمهور لا يفضلها؛ لذا اتجه صُناع الدراما بشكل شبه كامل للمنصات الإلكترونية، لتصبح هى المنفذ الأول والأساسى للمشاهدة.

وحظت منصة «شاهد» ومسلسلاتها بإقبال كبير من قبل الجمهور على المحتوى الترفيهى المتعدد الذى تقدمه المنصة سواء من أفلام أو مسلسلات، وإزدادت شهرتها بسرعة كبيرة.

وقدمت لنا المنصة خلال تاريخها القصير أعمالا ناجحة جدا فى كافة تصنيفات التلفزيون العربي، فقد أمتعتنا بمسلسلاتها القصيرة التى لم يسبق لها مثيل فى الدراما العربية، وفى هذه القائمة تقدم لكم «البورصجية» أفضل ١٠ مسلسلات قدمتها منصة«شاهد» خلال ٢٠٢٢، والتى تتنوع ما بين الجريمة والغموض والدراما والكوميديا والرعب والخيال.

«الغرفة ٢٠٧»

نبدأ قائمة أفضل مسلسلات «شاهد» بمسلسل «الغرفة ٢٠٧» الذى أثار جدلاً واسعًا بين الجمهور منذ بدء عرض حلقاته، حيث جمع بين الإثارة والأكشن والتشويق والرعب، والعمل مقتبس عن رواية «سر الغرفة ٢٠٧ « للكاتب أحمد خالد توفيق.

«غرفة ٢٠٧» سيناريو وحوار السيناريست تامر إبراهيم، من إخراج تامر عشري، ويشارك فى بطولته عدد كبير من النجوم: محمد فراج، ريهام عبد الغفور، ناردين فرج، مراد مكرم، كامل الباشا، يوسف عثمان، سلوى عثمان، يوسف عثمان، بالإضافة إلى عدد من ضيوف الشرف، وتدور أحداثه خلال ١٠ حلقات.

« وش وضهر»

تصدر مسلسل «وش وضهر» للفنانة ريهام عبدالغفور قائمة أعمال منصة «شاهد vip»، واستطاع أن يحتل المركز الأول من أصل ١٠ مراكز لأكثر الأعمال مشاهدة، وتدور أحداثه خلال ١٠ حلقات، من تأليف ورشة سرد، وسيناريو وحوار أحمد بدوى وشادى عبد الله وإخراج مريم أبو عوف، بطولة إياد نصار وريهام عبد الغفور وإسلام جمال وشريف دسوقى وميمى جمال ومحمود قابيل وثراء جبيل.

شقه ١١٨ «آخر دور»

وعرضت المنصة مؤخرًا مسلسل «شقه ١١٨.. آخر دور»، والذى ينتمى أيضًا إلى الأعمال القصيرة المكونة من ١٢ حلقة، ويشارك فى بطولته كل من دينا الشربيني، أحمد خالد صالح، ميمى جمال، مريم الخشت، نهى عابدين، أحمد بدير، ثراء جبيل، وغيرهم من النجوم، وتدور أحداث المسلسل فى إطار اجتماعى درامى تشوقي، من تأليف وسام صبري، وإخراج حسين المنباوي.

منعطف خطر

وقدمت المنصة أحد أهم الأعمال الأكثر غموضًا وتشويقًا من خلال مسلسل «منعطف خطر»، من بطولة باسل خياط وريهام عبد الغفور ومحمد علاء وآدم الشرقاوى وسلمى أبو ضيف وأحمد صيام، وتدور الأحداث فى ١٥ حلقة، من إخراج السدير مسعود، وتأليف محمد أبو لبن ولواء يازجى.

البيت بيتي

مسلسل البيت بيتى يجمع فى طياته بين الكوميديا والرعب ويعد من أجمل مسلسلات شاهد ٢٠٢٢، وتدور أحداثه خلال ١٠ حلقات، من بطولة كريم محمود عبد العزيز، مصطفى خاطر، سامى مغاوري، ميرنا جميل، و إخراج: خالد مرعي.

«الثمانية»

من مسلسلات شاهد ٢٠٢٢ التى يجب على عُشاق التشويق والإثارة مشاهدتها،من بطولة آسر ياسين، غادة عادل، خالد الصاوي، ريم مصطفى، وتدور أحداثه خلال ١١ حلقة، من إخراج: أحمد مدحت.

«النزوة»

مسلسل «النزوة» عرض على منصة شاهد Vip، وينتمى لطابع الإثارة والتشويق، من بطولة الفنان خالد النبوى وعائشة بن أحمد، عمر الشناوي، وسالى شاهين، ومراد مكرم، وعمرو صالح، ونور محمود، وزياد النبوي، والعمل من تأليف محمد الحاج، بمشاركة يمنى خطاب، وياسمين زهدي، ومن إخراج أمير رمسيس.

«المتهمة»

وينتمى أيضًا مسلسل «المتهمة» للنجمة التونسية درة، لطابع الإثارة والتشويق، والعمل مكون من ١٠ حلقات، ويشارك فيه عدد من النجوم أبرزهم على الطيب، عادل كرم، دياب، درة، أسامة عباس، محمد عبد العظيم، عاطف عمار محمود غريب، ريم عبد الحليم، مارك حجار، ومجموعة من نجوم مصر والعالم العربى والعمل من تأليف وإخراج تامر نادي.

«الليلة واللى فيها»

فى إطار من التشويق والإثارة تبدأ أحداث المسلسل عندما يموت عشيق «رشا» فى منزلها، وتنقلب حياتها رأسا على عقب نتيجة لذلك، حيث تحاول إخفاء جثته عن زوجها.

المسلسل بطولة: زينة، سماح أنور، محمد شاهين، رشدى الشامي، ودور أحداثه خلال ١٠ حلقات، من إخراج: هانى خليفة.

«الجسر»

يدور المسلسل فى إطار من الخيال قصة "نوح" الذى يتوجب عليه الانطلاق فى مغامرة للبحث عن أسطورة الجسر لكى ينقذ ابنه من عالم فاسد وعصابة خطيرة تقودها امرأة تُدعى دليلة.

المسلسل من بطولة: عمرو سعد، نيللى كريم، محمد علاء، خالد كمال، وتدور أحداثه فى ٦ حلقات، من إخراج: بيتر ميمي.